الفصل الثامن

الفكر الاجتماعي في عصر النشأة العلمية لعلم الاجتماع

- مقدمة
- خصائص المرحلة الأولى لنشأة علم الاجتماع
- ظهور النظريات الاجتماعية
- الفكر الاجتماعي البنائي الوظيفي
- الفكر الاجتماعي الصراعي
- نماذج أسئلة الفصل الثامن

مقـــدمة:

في العصور الوسطى نستطيع أن نعثر على مظاهر أولية وناضجة للفكر الاجتماعي عند «سانت أوغسطين»، أما في الفلسفات الحديثة فيمكننا أن نستشهد بكتابات لوك وتوماس هوبز وجان جاك روسو وفردريك هيجل. وبالرغم من الاختلافات الجوهرية بين هذه الفلسفات، ألاّ إننا نستطيع القول أن الفلسفات الحديثة ظلت أيضاً زمناً طويلاً تتمحور ضمن تأملات ميتافيزيقية، وهذا ما جعل الفكر الاجتماعي فلسفياً، بمعنى ارتباطه بالفلسفة[1]. مما أدى إلى اصطباغ الفكر المتصل بالمجتمع في مراحله المبكرة بالصبغة المعياريّة، أو ما يسمى في الفلسفة بوجهة النظر المعيارية، التي كانت لا تهتم كثيراً بالحقائق الاجتماعية، وإنما تعتمد في تحليلها الآراء القبليّة والأفكار المثالية[2].

وهناك عوامل أساسيّة، مهدت الطريق إلى الفكر الاجتماعي المستقل عن الفلسفة، وقيام علم الاجتماع الحديث، كعلم وضعي ينشأ في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ومن هذه العوامل:

(أ) الأزمات المجتمعيّة التي نشأت بفعل الثورة البرجوازية الفرنسية، وما أحدثته من تغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتغير في النظم والدساتير. فامتدت هذه الثورة إلى أوروبا كلها لتحدث انقلاباً جذرياً في الحياة والثقافة والسياسة والقانون.

إن هذه الأزمات كانت الدافع إلى بلورة الفكر الاجتماعي، وإلى قيام علم اجتماع

قادر على حلّ المشكلات الاجتماعية، وصهر العقل في بوتقة الثورة، فظهر علم الاجتماع[3].

ولأن علم الاجتماع في أوروبا كان نشوءه رد فعل للأزمات الاجتماعية، فقد انصب اهتمام مفكري أوروبا الاجتماعيين على السياسة والاقتصاد والرأي العام والصراع الطبقي، لذلك فقد اهتموا بالوحدات الاجتماعية البعيدة الأمد (كالمجتمع الإنساني العام، الطبقات الاجتماعية، الحضارة المدنية، تطور المجتمع، علم الاجتماع المقارن، المؤسسات الاجتماعية)[4].

(ب) تقدم مناهج العلوم الطبيعيّة، وما أحدثته من تغيرات واضحة على قواعد وأنظمة السياسة والاقتصاد. والتأثيرات العميقة في الحياة الاجتماعية وقيمها وأنماطها. مما أدى إلى أن يتأثر علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية. ولذلك نظر كونت إلى (الظاهرة الاجتماعية، وعالجها على نفس النحو الذي يعالج به عالم الطبيعة أو الفيزيائية، ومن ثم تدخل ظواهر علم الاجتماع جنباً إلى جنب مع ظواهر الرياضة والطبيعة والهندسة)[5].

خصائص المرحلة الأولى لنشأة علم الاجتماع

وبشكل عام يمكن تحديد الخصائص التي كانت تطبع علم الاجتماع في مراحله الأولى، وبخاصة من الشطر الثاني من القرن التاسع عشر والبدايات الأولى للقرن العشرين، وقد حددها أحد الباحثين بالخصائص الآتية[6]:

(1) كان علم الاجتماع موسوعياً، بمعنى أنه كان يهتم بمجمل الحياة الاجتماعية للإنسان وبالتاريخ البشري العام.

(2) كان علم الاجتماع ـ نتيجة لتأثره بفلسفة التاريخ، ثم نتيجة لتأثره بعد ذلك بالنظرية البيولوجية للتطور ـ، تطورياً يهتم بتعيين وتحديد المراحل الأساسية في التطور الاجتماعي.

(3) اعتبر علم الاجتماع بوجه عام علماً وصفياً، فقد اهتمت العلوم الاجتماعية في

القرن الثامن عشر اهتماماً بالغاً بنموذج العلوم الطبيعية. وقد قام نموذج علم الاجتماع في القرن التاسع عشر على علم الحياة بدليل الانتشار الكبير لمفهوم المجتمع ككائن حيّ. وكذلك بدليل المحاولات التي بذلت في سبيل وضع قوانين عامة للتطور الاجتماعي.

(4) رغم ادعاء علم الاجتماع بأنه علم عام، فإنه اهتم، على وجه الخصوص، بالمشكلات الاجتماعية الناشئة عن الثورات السياسية والاقتصادية التي عرفها القرن الثامن عشر.

(5) اصطبغ علم الاجتماع بطبيعة أيديولوجية إلى جانب الطبيعة العلمية، إذ دخلت في تكوينه أفكار محافظة وأخرى راديكالية، أفضت إلى قيام نظريات متصارعة، بل وأسهمت في انتشار التناقضات في إطار نظرياته، وهي التناقضات التي ما زال يعرفها حتى اليوم.

والواضح أن فترة نشوء علم الاجتماع وما تبعها، أظهرت عدداً كبيراً من الاتجاهات الفكرية التي ساهمت في بلورة علم الاجتماع المعاصر، والنظرية الاجتماعية، كما حفلت بعدد كبير من المفكرين الرواد والمعاصرين، الذين كان لهم الفضل في بناء منهجيّة لعلم الاجتماع. فقد أورد سوروكين في كتابه (النظريات السوسيولوجية المعاصرة) أكثر من ألف مفكر لعبوا أدواراً مهمة في تطور علم الاجتماع المعاصر[6].

ظهور النظريات الاجتماعية

أما الاتجاهات الفكرية التي اشتقت من النظريات الاجتماعية، وكان لها الدور البارز في تطور الفكر الاجتماعي فيمكن إيجازها على النحو الآتي:

الأول: الاتجاه التحولي والتطوري الذي حمل لواءه كونت في فرنسا وهوبهوس في بريطانيا[7]، حيث يؤكد كونت على المراحل التطورية التي يمر بها المجتمع، والتي تؤثر في الناس من خلال الظروف البيئية والحضارية التي تتواجد فيها. أما

هوبهوس (1864 ـ 1929) في إنكلترا فقد ساهم بتطوير هذه الدراسة التحوليّة، وذلك من خلال الأفكار التنموية التي طرحها في معظم مؤلفاته.

إن فضل هذا الاتجاه الفكري يتلخص في دراسة تطور المؤسسات القانونية والأخلاقية في مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية، إضافة إلى أهميته في تطوير طريقة المقارنة التي يعتمدها علم الاجتماع في دراساته وأبحاثه.

الثاني: نظريات إميل دوركايم التي تأثرت بأفكار كونت من الناحية الموضوعية وبأفكار هربرت سبنسر من الناحية التحليلية. فهو يطرح عدة موضوعات، منها الطبيعة النادرة التي تتميز بها الحقائق الاجتماعية، خصوصاً عندما تكون خارجة عن نطاق الفرد، وفي الوقت نفسه تقيد حريته إضافة إلى موضوع استقلال علم الاجتماع عن علم النفس والعناصر الوظيفية للبناء الاجتماعي، وأخيراً دراسته للتماسك الاجتماعي.

إن هذه الدراسات والأفكار لها دورها المؤثر في تطور النظريات والتطبيقات الاجتماعية والانثروبولوجية.

الثالث: نظريات كارل ماركس وماكس ڤيبر. والأخير اكتشف عدّة أساليب منطقية لتفسير الطبيعة البشرية للإنسان خصوصاً سلوكه الاجتماعي، إضافة إلى اعتماده أسلوب النموذج المثالي للسلوك الاجتماعي في تفسير الظواهر الاجتماعية، التي أراد إيجاد معلومات تحليلة عنها[8]. كما أنه عرف الفعل الاجتماعي بعد أن تكلم عن أنواعه الرئيسية، ووضح العناصر العقلانية التي تكمن خلف نماذجه المتنوعة، واستفاد ڤيبر من دراساته هذه في تحليلاته السوسيولوجية للنظام البيروقراطي. أما دراساته المتعلقة بعلم الاجتماع الديني فتستعمل طريقة المقارنة والطريقة التحليلية التي توضح دور الدين في الحياة الاقتصادية، وتفسر أهمية الصفات الكرزماتيكيّة لبعض الظروف الدينية والسياسية المعقدة. والخلاصة أن دراساته وأبحاثه كان لها الفضل الكبير في نمو وتطوير النظرية الاجتماعية في مجالات وضروب شتى، ويعتبر ڤيبر من أشهر وأعمق علماء الاجتماع في أوروبا.

من الناحية المنهجية، فإن هذا الفصل سيأخذ سياقاً فكرياً، يتناول أبرز اتجاهات الفكر الاجتماعي الحديث، وأبرز مفكريه من الرواد المؤسسين. وبمعنى آخر توضيح وتحليل أفكار روّاد علم الاجتماع الذين كان لهم الفضل في تأسيس علم الاجتماع بطريقة علميّة في بداية النشوء، وتطوير الفكر الاجتماعي.

ومن أبرز نماذج الفكر الاجتماعي هي:

الفكر الاجتماعي البنائي الوظيفي

جذوره ومصادره:

ترجع جذور الفكر البنائي الوظيفي إلى الفكر الوضعي، أيّ منذ بداية القرن التاسع عشر، وهذا الفكر قائم على الأخذ بالعلم، والمنطق التجريبي، رافضاً الفكر الميتافيزيقي، ومحاولة الاستفادة من العلوم الطبيعيّة في تفسير الظواهر الاجتماعية وإيجاد القوانين التي تخضع لها. بمعنى آخر فإن الوضعية تدل على (تأكيد الوقائع العلمية وضد التأملات النظرية الميتافيزيقية)[9] لذلك وجدنا أن علم الاجتماع، ومن خلال كونت، حاول أن ينفصل عن الفلسفة والأفكار التأملية الميتافيزيقية، حيث كانت الدراسات السوسيولوجية تتأثر بوجهة النظر المعيارية، لاعتمادها على الفلسفة، مما جعل التفكير الاجتماعي ينشغل بما يجب أن يكون عليه الفكر، وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، بما يحويه من نظم وظواهر اجتماعية ومواقف حياتية.

بينما كان هدف الفكر الاجتماعي الوضعي هو دراسة ما هو كائن بالفعل أو ما هو قائم. فعلم الاجتماع الوضعي في أهدافه يرمي إلى دراسة ظواهر المجتمع دراسة علمية، ويعالج التغير الاجتماعي الذي يحدث في الظواهر الاجتماعية المختلفة.

وهذا ما حدث في فترة الثورة الفرنسية، وما أحدثته من انقلاب هائل في التفكير والنظم والعادات. فكانت (الوضعية الاجتماعية) التي ظهرت في فرنسا بعد الثورة الفرنسية عام 1789 تلعب دوراً واضحاً في الحياة الفكرية بمساندتها للطبقة الوسطى وسط الصراعات الاجتماعية والفكرية.

فالوضعيّة ظهرت نتيجة طبيعية للأزمات الاجتماعية والسياسية، المتعلقة

بإفرازات الثورة الفرنسية ومتطلباتها الفكرية، ولنماذجها الحياتية المتطورة في مجال احترام العلم والمعرفة، ومتطلبات الحياة الصناعية، وصراع الطبقات.

ويرجع الفز كولدنر (جذور الوضعية إلى الربع الأول في القرن التاسع عشر عندما ظهرت نظرية جيري بنثام عن المنفعة الفردية في الاقتصاد والسياسة)[10]، والتي تركز على المنافع الفردية والتنافس الفردي.

مفكروه:

هناك الكثير من المفكرين الذين كانت لهم الريادة في تكوين هذا الفكر وبلورته، ومنهم من كان له الفضل الأساسي في تطوير هذا الاتجاه وتعميقه. فهناك أسماء كثيرة منهم سانت سيمون وأوجست كونت وهربرت سبنسر، بارسونز، باريتو، وزنز، مرتن، فبلن، ودوركهايم وماكس ڤيبر وغيرهم، وسنحاول انتقاء الأبرز والأكثر تأثيراً، والأقرب إلى الريادية وهم: كونت وسبنسر ودوركهايم وماكس ڤيبر.

(أ) أوجست كونت (1798 ـ 1857)

فيلسوف وعالم اجتماعي فرنسي شهير، يعتبر من أوائل علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين مهدوا السبيل لنشوء واستقراء علم الاجتماع بعد فصله عن العلوم الطبيعية والإنسانية وتثبيت حدوده العلمية، وإحراز استقلاليته المنهجية والموضوعية[11]. وهذا العالم يعد من علماء الاجتماع التاريخيين الذين حاولوا دراسة المجتمع الإنساني دراسة تطورية، تهدف إلى اقتفاء المراحل التاريخية الحضارية التي تمر بها المجتمعات، وتدرس صفات وخصوصيات ومشكلات كل مرحلة على انفراد. ثم تشتق القوانين الشمولية التي تفسر طبيعة مسيرة المجتمعات والقوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر فيها.

وكان كونت أول من أطلق على الاجتماع اسم السوسيولوجي (Sociology)، أيّ علم دراسة المجتمع البشري دراسة وصفيّة وتحليلية يطغي عليها الجانب العلمي والموضوعي[12]، كما أنه أول عالم اجتماعي يعود الفضل له في بناء وتطوير النظرية الاجتماعية المعتمدة عبر الأسلوب النظامي والمنهج التجريبي العلمي، الذي أطلق عليه اسم الطريقة الموضوعيّة.

تفسير كونت لعلم الاجتماع

وكان يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى: الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics، والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics، فالجانب الأستاتيكي لعلم الاجتماع كما يعتقد كونت يتمثل في (دراسة قوانين الفعل ورد الفعل التي تتحكم فيها

مختلف أجزاء النسق الاجتماعي)[13]. أما الجانب الديناميكي فهو برأيه (قوانين تبدو أكثر وضوحاً عندما ينظر إليها في ضوء مجتمعات كبيرة)[14]. أيّ بمعنى آخر لا يمكن فهم أجزاء المجتمع منفصلة عن بعضها، وينبغي أن تفهم على أساس وجود علاقة متبادلة بينهما ككيان كلي. وهذا يعني بالتحليل البسيط أن السكون الاجتماعي في تصوره هو العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والعمليات الاجتماعية، وتكامل بعضها مع البعض الآخر خلال نقطة زمنية محدّدة، وتداخل المؤسسات وأداء كل منها وظائفه المحدّدة خدمة لاستمرارية الكل الاجتماعي[15]، وتكامل المؤسسات يتجسد في اجتماعها وتظافرها من أجل خدمة الأفراد والجماعات، وإذا ما حدث هذا فإن أجزاء المجتمع تكون متماسكة ومترامية بحيث يكون المجتمع موحداً وقوياً وقادراً على تحقيق أهدافه في نشر مبادىء العدالة الاجتماعية.

وقد قام كونت بمحاولة تطبيق المنهج الوضعي على دراسة الظاهرة الاجتماعية، استناداً إلى فكرة الملاحظة الموضوعية التي تفسح السبيل لعلم الاجتماع لإمكان إطلاق «قوانين سوسيولوجية عامة» لتفسير تلك الظاهرات والوقائع. فالعلم عنده يتألف في الحقيقة من القوانين، لا من مجرد المعلومات التي نجمعها عن الظواهر[16]. وبهذا فإن كونت انتهج نهجاً علمياً حين طبق مناهج العلم الوضعي على ظواهر المجتمع. وربما كانت الثورة الفرنسية وإفرازاتها الاجتماعية والفكرية هي التي جعلته يختار نزعته الوضعية في حلّ مشكلات المجتمع الفرنسي، وإيجاد الحلول لها. بعد أن لاحظ سيطرة التفكير الديني الميتافيزيقي في تفسير الظواهر الاجتماعية. وأهم هذه الحلول[17]:

1 ـ التوفيق بين أسلوب كل من التفكير الوضعي والتفكير الميتافيزيقي والعمل على استمرارها معاً بعيداً عن التناقض.

2 ـ تعميم استخدام المنهج الميتولوجي الميتافيزيقي، وإخضاع جميع العقول والعلوم له، مع إهمال النتائج العلمية التي حققها التفكير في ضوء المنهج الوضعي.

3 ـ تعميم التفكير بأسلوب المنهج الوضعي في فهم جميع ظواهر الكون، ومن ثم تتحقق (وحدة المعرفة الوضعيّة).

وهكذا استعمل كونت اصطلاح (وضعي) و (وضعية) في جميع مقالاته وأبحاثه التي تناول فيها البناء الاجتماعي وتغيير المجتمع، لأنه كان يريد تحويل العلوم الاجتماعية هذه من علوم أدبية وفلسفية إلى علوم واقعية وموضوعية، تهتم بدراسة الظواهر والحقائق الاجتماعية والحضارية، وهذا الاشتقاق مصدره طبيعة المحيط الذي تشتق منه هذه الظواهر والحقائق، ودراسة تبتعد عن أسلوب التكهن والحزر الفلسفي والمتفيزيقي[18].

ولهذا وضع كونت قوانين اجتماعية وأخلاقية وشرعية جديدة يمكن أن يسير عليها المجتمع الفرنسي، ومثل هذه القوانين أخذها من عدة علوم أهمها السياسة والاقتصاد والقانون وعلم النفس، وقد كونت هذه القوانين الصرح المنهجي والموضوعي للعلم الجديد، الذي وضع أسسه ومنهجيته ومضمونه، والذي أطلق عليه اسم السوسيولوجي علم دراسة المجتمع والقوانين التي تسيّره[19]. كما يفسر كونت تطور النظم الاجتماعية بردها إلى مبدأ تطورها الوحيد من الحالة اللاهوتية إلى الحالة الميتافيزيقية إلى الحالة الوضعيّة. وهذا ما جعل الكثير من المفكرين ينتقدون محاولة كونت إثبات وتأكيد هذا القانون الفلسفي القبلي، كمسلّمة رئيسية بقصد تحويله إلى قانون امبيريقي وتطبيقه على كل الأنساق والنظم والفلسفات الاجتماعية.

ويمكن إيجاز أبرز الإنجازات التي حققها كونت للفكر الاجتماعي وهي[20]:

(1) التحديد الواضح للمعرفة العلمية، وبيان حدودها، وتوضيح أهمية صياغة القوانين العلمية.

(2) تصنيف العلوم ووضع المعايير الملائمة لهذا التصنيف من خلال الارتباط بين ظهور العلم وبين الواقع الاجتماعي، والدور الذي سيلعبه علم الاجتماع في هذا الإطار.

(3) الاستاتيكا والديناميكا، بوصفهما تمثلان القسمين الرئيسين لأي علم من العلوم.

(4) وضع الأسس المنهجية لعلم الاجتماع بوصفه نظاماً علمياً. وتحديد مناهجه والطرائق الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية.

(5) تحديد مفهوم القوانين السوسيولوجية كخطوة أولى لصياغة النظريات الاجتماعية العلمية.

(6) التحليل البنائي الوظيفي للنظم الاجتماعية، والبحث التاريخي لاتجاهات التطور الاجتماعي.

(ب) هربرت سبنسر (1830 ـ 1903)

عالم اجتماعي ومهندس وأديب إنكليزي، تخصص في عدة علوم واختصاصات أدبية في آن واحد حيث برز في حقول الفيزياء والرياضيات وعلم الأحياء والفلسفة وعلم الاجتماع والأدب الإنكليزي.

ففي مجال الاجتماع، نشر العديد من الكتب والدراسات والأبحاث، وكان لها الفضل الكبير في دراسة المجتمع وتطوير العلم وتنميته في مجالات كثيرة. ومن أهم مؤلفاته (مبادىء علم الاجتماع) و (السكون الاجتماعي) و (دراسة علم الاجتماع) و (التطور الاجتماعي)، وفي جميع هذه المؤلفات أكدّ على نقطتين أساسيتين هما: الدراسة العضوية للمجتمع والتكامل الاجتماعي بين المؤسسات البنيوية، والنقطة الأخرى التي أغناها سبنسر هي التطور الاجتماعي أيّ المراحل الحضارية التطورية التي يمر بها المجتمع نتيجة تشعبيّة وتعقد الحياة[21].

وهنا نشير أن التشابه بين أفكار سبنسر وكونت في الكثير من الموضوعات، رغم اختلافهما في بعض الطروحات الاجتماعية، فكلا العالمان يدرسان المجتمع دراسة سكونيّة ودراسة داينميكية في آن واحد، ويعتقدان بحتمية التحول الاجتماعي التلقائي.

فالقوانين الاجتماعية، برأيه، عبارة عن قوانين بيولوجية، والفرد يعتبر بمثابة الخلية التي يتألف منها التسبح الاجتماعي، ومثله ـ من حيث نشاطه ووظائفه الاجتماعية ـ كمثل الخلية البيولوجية الحيّة، وشبه المؤسسات والمنظمات الاجتماعية بالأعضاء الحيوية. وبمعنى آخر فإن سبنسر يؤمن بالفردية من خلال اعتباره الفرد

النواة للمجتمع، فالوحدات الاجتماعية تمر في مراحل ثلاث: المرحلة اللاعضوية والمرحلة الثانية العضوية، والمرحلة الأخيرة فوق العضوية، معتبراً الوحدة الاجتماعية من حيث نشأتها وتركيبها وتطورها خلية بيولوجية[22].

لهذا اعتقد سبنسر أن كل (تطور أو نمو، بما فيها تطور المجتمعات ونموها، هو تطور أو نمو تلقائي وطبيعي، ولا يمكن تغييره أو حرفه أو تسريعه إلاّ في ظل خطر إفساد الكائن العضوي ذاته)[23].

النظرية الاجتماعية عند سبنسر

وبشكل عام طرح سبنسر في كتابه (مبادىء علم الاجتماع) نظريته الاجتماعية التي تتمحور حول نقطتين أساسيتين هما:

نظرية التطور الاجتماعي والنظرية العضوية للمجتمع.

إن نظرية سبنسر البايو اجتماعية أو العضوية تحاول تشبيه المجتمع بالكائن الحيواني الحي، فكما يتكون الكائن الحيواني الحي من أجهزة وأعضاء كالجهاز الهضمي وجهاز التنفس وجهاز الدوران والجهاز العصبي، فإن هذه الأجهزة والأعضاء مترابطة ومكملة بعضها لبعض. وكذلك المجتمع الذي يتكون من أجهزة اجتماعية تسمى المؤسسات، ومن كيانات اجتماعية تسمى بالمنظمات، فمؤسسات المجتمع تختلف الواحدة عن الأخرى من ناحية الهدف، كالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية والتربوية.. الخ. وهذه المؤسسات تكمل الواحدة الأخرى، وهذا التكامل في المؤسسات البنيوية شبيه بالتكامل العضوي بين الأجهزة الفيزيولوجية للكائن الحيواني الحي[24]. بمعنى إن أي تغيير في المؤسسة ينعكس على بقية المؤسسات البنيوية وبالتالي يحدث ما يسمى بالتغير أو التحول الاجتماعي.

أما نظرية سبنسر الاجتماعية فإنها ترتكز على موضوع التطور والارتقاء الاجتماعي المستعار من علم الأحياء، والذي سبق أن استعمله دارون في كتابه (أصل الأنواع)، عندما تكلم عن التطور الفيزيولوجي للكائنات الحيوانية عبر العصور، إذ

أشار إلى أن الكائنات الحية ومن ضمنها الإنسان تتمحور وتتطور عبر العصور من شكل بسيط إلى شكل معقد، ومن وضعية متخلفة إلى وضعية متقدمة وراقية. بينما الارتقاء الاجتماعي عند سبنسر هو تقدم الحياة على الأرض خلال عملية واحدة تسمى بالارتقاء[25]. كما أرجع سبنسر أصل نشوء المجتمع إلى عامل التكاثر السكاني، الذي يستلزم أعمال قوانين التخصص وتقسيم العمل ثم نشوء الفروع المختلفة للحياة الاجتماعية التي تنظمها الأعراف والقوانين الاجتماعية.

إن النزعة الوضعية عند سبنسر تقوم على مبدأ التكامل اللامتجانس، لأن نزعته هذه تنطلق من القاعدة العضوية حيث الدمج بين (الاتحاد والانقسام اللذين يؤديان إلى نمو المجتمع وتطوره، فالمجتمع ينمو من التجانس وينتهي باللاتجانس، ومن الاتحاد إلى الانقسامات المتعدّدة والمتناقضة، ويضع هذه العملية في إطار البناء المتكامل)[26]. ويمكن إبراز أهم ملامح أفكاره التي ساهمت في بلورة علم الاجتماع، وتطور الفكر الاجتماعي، ومن هذه الأفكار ما يأتي[27]:

1 ـ المعرفة العلمية تقوم على صياغة قوانين قابلة للاختبار حول الارتباط بين وقائع الخبرة.

2 ـ التطور مفهوم محوري، وهو يمثل عملية عالمية. فالتغيير التطوري يسير في خطوط معروفة من اللا تحديد إلى التحديد، ومن البساطة والتشابه إلى التماسك والترابط. ولهذا يمكن دراسة كافة جوانب الطبيعة دراسة علمية وفقاً لهذه العملية.

3 ـ المجتمعات تمثل وحدات تنظيمية محدّدة، أيّ أنها تتكون من أنساق لها خصائص واضحة، وهي أنساق فوق عضوية، وعلم الاجتماع هو العلم الذي يدرس هذه الأنساق دراسة علمية، والمجتمعات تشبه أيّ شيء في الطبيعة ويمكن تحليلها إلى عناصرها المكونة واكتشاف الوظائف التي تؤديها هذه العناصر في علاقتها بالكل. وبذلك وضع سبنسر الأسس التي قامت عليها البنائية الوظيفية في علم الاجتماع الحديث.

4 ـ الاعتماد على الدراسات الامبيريقية، مما جعله يطالب باستخدام مناهج الملاحظة، وتضيق نماذج المجتمعات، والمقارنة الدقيقة، والدراسة التاريخية.

(جـ) إميل دوركهايم (1858 ـ 1917)

يعتبر دوركهايم من أهم وأشهر علماء الاجتماع الفرنسيين، وذلك لما قدمه من أفكار علمية في حقول الاجتماع والفلسفة والتربية، والتي تأثر بها عدد كبير من علماء الاجتماع الفرنسيين والأوروبيين على حد سواء. ويمكن اعتبار هذا العالم من أقطاب المدرسة الاجتماعية الفرنسية، التي كانت لا تثق بالدراسات والأبحاث الفردية التي أجراها علماء النفس، وتشك في صحتها نظراً لعدم قدرتها على دراسة وفهم طبيعة الفرد فهماً حقيقياً، طالما إنها لا تنتهج الطرق الموضوعية في الدراسة والتحليل، ولا تستطيع الدخول إلى عقل الفرد الباطني من أجل كشف حقيقته وتعرية أسراره وخفاياه[28]. وعلم الاجتماع بالنسبة له «و ذلك العلم الذي يهتم بدراسة وفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية[29]. ولذلك فقد اهتم بشكل رئيسي لموضوعات المشكلات السكونية للبناء الاجتماعي، والسيطرة الاجتماعية، بعكس كونت الذي ركز اهتماماته على مشكلات التغير والديناميكية الاجتماعية. رغم أن دوركهايم استعار عدة مفاهيم ومصطلحات اجتماعية كمفهوم الوضعيّة، ومفهوم الاجتماعية.

وقد حاول هذا العالم أن يحول علم الاجتماع من موضوع أدبي فلسفي إلى موضوع وصفي وعلمي، وهذا ما تطلب منه اقتفاء منهجية وضعية، تعالج الحقائق الاجتماعية وكأنها أشياء خارجية تقيد سلوكية وعلاقات الأفراد، وأن الأفراد لا حول ولا قوة لهم في تبديل أو تحوير الحقائق والظواهر الاجتماعية هذه كاللغة والدين والزواج والعادات والتقاليد الاجتماعية[30].

وقد برزت نزعته الوظيفية بشكل واضح من خلال كتاباته حول نظام تقسيم

العمل، وما له من علاقة متينة بظاهرة التضامن الاجتماعي والشعور الجمعي. فقد كان البعد الأساسي للمجتمع عنده هو درجة التخصص فيه، أو ما أطلق عليه تقسيم العمل. واعتقد أن هناك اتجاهاً تاريخياً، أو تطوراً من درجة دنيا إلى درجة أعلى في التخصص. وفرق دوركهايم بين نموذجين أساسيين للمجتمع استناداً إلى مدى تقدم تقسيم العمل، الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلي، ويسود هذا الشكل للتضامن في المجتمع المحلي الصغير، الذي تكون فيه درجة التخصص محدودة، وتربط الناس ببعضهم روابط قوية ناتجة عن اندماجهم في نظم أولية قوية مثل الأسرة الممتدة والدين المحلي. والنموذج الثاني للمجتمع هو ذلك الذي يرتكز على التضامن العضوي. وفي هذا النسق تصبح العلاقات أقل ارتباطاً وشخصية، وتربط المصالح العامة بين الناس ويسود التعاقد من خلال رموز أكثر تجريداً. واعتقد دوركهايم أن هذا النوع الثاني ينبع دائماً عن النموذج الأول ويتبعه كلما ازدادت درجة التخصص وتقسيم العمل[31]. ويحدّد د. أحمد الخشاب في كتابه (التفكير الاجتماعي) الخواص التي توضح في جلاء علاقة الفرد بمجتمعه، وفي مقدمتها تلقائية الظاهرة الاجتماعية، التي (تنشأ نشأة تلقائية مستقلة عن إرادة الأفراد المكونين للمجتمع، فهي ليست من صنع فرد أو بضعة أفراد مجتمعين، بل هي نتاج التجمع في ذاته. ويعني ذلك أنه ليس للفردية أو للذاتية دور يذكر في نشأة الظواهر الاجتماعية أو تطورها، إذ الواقع أن هذه الظواهر تفرض نفسها على الفرد فرضاً)[32] وتجبره على الخضوع لها والتمثل بها وفق أوضاعها، وإلاّ تعرض الفرد للعقوبة الاجتماعية.

فالفرد منذ ولادته، كما يخبرنا دوركهايم، يجد نفسه محاطاً بأحكام وقوانين اجتماعية قسرية لا يستطيع تغييرها أو التقليل من أهميتها، كما لا يستطيع انتقادها أو التهجم عليها أو التهرب منها. والشيء الوحيد الذي يستطيع الفرد القيام به هو إطاعة هذه القوانين.

ويضيف دوركهايم قائلاً بأن الفرد يكتسب لغته ودينه وعاداته وتقاليده من الجماعة أو الجماعات التي يحتك بها ويتعامل معها، واكتسابه لهذه الظواهر والتجارب الاجتماعية يكون من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها من

العائلة والمدرسة والمجتمع المحلي[33]. إذ يعمل المجتمع من خلال جماعاته المرجعيّة على صب السمات الأساسية للشخصية النموذجية في عروق الفرد منذ الصغر بحيث ينشأ الفرد وهو يعمل الشخصية النموذجية المجتمعة.

الحقائق الاجتماعية عند دوركهايم

ويعتقد دوركهايم بأن الحقائق الاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلاّ بالحقائق الاجتماعية التي تعززها وتكتمل معها، كما لا يمكن اختزال الحقائق الاجتماعية بالظواهر النفسية والسيكلوجية، بل العكس هو الصحيح. فظاهرة الانتحار مثلاً لا يمكن تفسيرها بعوامل نفسية بحتة، كتعرض الفرد إلى التوتر والقلق والخوف.. الخ، بل يمكن تفسيرها بعوامل اجتماعية شاخصة كفشل الفرد في الدراسة أو السياسة أو الحب، أو تعرض جماعته إلى كارثة أو أزمة تحز في نفسه، أو انعزاله عن المجتمع لسبب من الأسباب أو تبدل أساليب المعيشة وقيم الحياة، وكلها أسباب أو بعضها تدفع الفرد لإنهاء حياته بنفسه[34].

لذلك فإن تكامل الحقائق والظواهر الاجتماعية يدلّل على تكامل المؤسسات البنيوية، إذ يشير دوركهايم إلى أن المؤسسات تكمل بعضها بعضاً وأيّ تغيير يطرأ على أحدها لا بد أن يؤثر على بقية المؤسسات مما يحدث التغيير المؤسسي.

التغيير الاجتماعي عند دوركهايم

إن نظرية دوركهايم حول التغيير الاجتماعي وتصنيف المجتمعات، فإنها تأخذ بعين الاعتبار العامل الأساسي الذي يكمن خلف حركة التغيير، والمراحل الحضارية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية. فالمجتمعات، برأيه، تتحول من مجتمعات ميكانيكية إلى مجتمعات عضوية[35]. فالمجتمعات الميكانيكية هي المجتمعات الصغيرة الحجم والبسيطة التي لا تعتمد على تقسيم العمل، وهذا معناه بأن مستوياتها الإنتاجية والمادية واطئة ودرجة تقدمها العلمي والتكنولوجي متخلفة،

والعلاقات الاجتماعية فيها قوية ومتماسكة ووسائل ضبطها الاجتماعي تتمحور حول العادات والتقاليد والأديان والأعراف والعاطفة والانفعال، وروح المودة والشفقة مسيطرة على عقول أبنائها. أما المجتمعات العضوية فهي المجتمعات المتشعبة التي تعتمد على تقسيم العمل الاجتماعي، وبمستوى إنتاجي ومعاشي عال، وتكون فيها الزراعة والصناعة والتجارة متطورة، وبنضوج تقدمها العلمي والتكنولوجي وفاعليتها، ووسائل ضبطها الاجتماعي تحددها الشرائع والقوانين والرأي العام، ويكون المجتمع العضوي مجتمعاً تعاقدياً عقلانياً، وبعيداً عن العاطفة والانفعال، وتسود العلاقات الاجتماعية الرسمية وتضمحل الروح الجماعية والعشائرية، ويعطى للفرد حرية العمل والتفكير.

كما وجه دوركهايم الانتباه إلى قضايا المورفولوجيا الاجتماعية، والتي تختص بتصنيف أشكال المجتمع وفقاً لدرجة التنظيم الاجتماعي، حيث أوضح (دور الكثافة السكانية في تشكيل البناء الاجتماعي، وركز على دور التضخم السكاني في إيجاد أنماط جديدة من صور التفاعل والاتصال الاجتماعي، مما يؤدي إلى تنوع أشكال التجمعات والجماعات تبعاً لدرجة الكثافة السكانية ومعدل الاحتكاك الاجتماعي)[36].

وخلاصة أفكاره الجوهرية التي ساهمت في تطور الفكر الاجتماعي فإنها تتمثل في الخصائص الآتية:

(1) تأكيده على أهمية الواقع الاجتماعي، وضرورة التفسير استناداً إلى ظواهر اجتماعية خالصة.

(2) كشف عن الأهمية الاجتماعية والثقافية لتقسيم العمل، معبراً عن نزعته الوضعيّة.

(3) أدرك ضرورة مراعاة الموضوعية الكاملة عند دراسة الظواهر الاجتماعية، مؤكداً على ضرورة دراستها باعتبارها أشياء، وتطبيق مبدأ السببيّة في تفسيرها.

(4) أضاف عنصراً جديداً إلى النزعة الوضعية وهو العامل النفسي ـ الشعور الجمعي، وتفريقه بين التضامن العضوي والميكانيكي الذي لم يشر إليه سبنسر.

(5) تأكيده على (القيم الجمعية) ودورها في الضبط الاجتماعي، وكذلك على ضرورة الوجود الاجتماعي والأهمية القصوى للتضامن الاجتماعي.

(6) دافعية السلوك الفردي لا يفسره علم النفس وحده، وإنما يفسره كل ما يحيط بالإنسان من مواقف وقيم تسيطر على مجاله الاجتماعي، وبذلك يقدم تفسيراً جديداً لدوافع السلوك الفردي في ضوء الظروف الاجتماعية.

(7) فكره الاجتماعي قائم على النزعة العقلية التي تتسم بالوضوح والتمييز.

(و) ماكس فيبر (1864 ـ 1920)

عكست أفكاره وأطروحاته الاجتماعية والسياسية واقع وطبيعة أسرته التي كانت تعمل بالسياسة، حيث كان والده يعمل في ميدان السياسة في عهد بسمارك، فتأثر بوالده وبأجواء الحياة السياسية في ألمانيا، مما دفعه مبكراً إلى الاهتمام بالعمل السياسي في جامعة برلين، فتخصص في الفقه ثم في الاقتصاد، بجامعة فرايبورج، وبعدها مازج بين الاقتصاد والقانون، حيث كانت رغبته التخصص في مجال القانون. ولهذه الأسباب (يمكن القول أن حياة ماكس فيبر تنقسم قسمة متعادلة بين العلم والسياسة)[36].

كان الجو الفكري السائد في ألمانيا يدفعه إلى الاهتمام بالسياسة وبتأريخ النظم القانونية، ودراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها، إضافة إلى سيطرة الفكر الهيجلي على الحياة الألمانية، بينما نظر إلى الميدان الاجتماعي من رؤية تأريخيّة، محاولاً استنباط فكرته القائمة عن النموذج المثالي ونظريته في الفعل الإنساني. ولهذا يؤكد ڤيبر بأن علم الاجتماع هو (العلم الذي ينبغي له إيجاد رؤية تفسيرية للفعل الاجتماعي وصولاً إلى الحقيقة العلمية لنتائجه)[37] ولعل موضوع (الفعل الاجتماعي) هو الموضوع الرئيسي لجوهر أفكاره الاجتماعية، لأنه حاول أن يضمنها أنواع السلوك الإنساني، وكذلك اقتراحه بإيجاد نسق لتصنيف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. رغم أن أبحاثه اتجهت إلى تحليل بعض النظم الموجودة فعلاً كالأحزاب السياسية والسلطة والبيروقراطية والدين وتقسيم العمل وغيرها.

ويمكن القول (أن اهتمام ڤيبر بالبحث التاريخ المقارن كان يرمي إلى فهم

الرأسمالية الأوروبية التي خبرها في عصره، ومن ثم كان سعيّه للوصول إلى نسب الاتجاهات أو القروض لدراسة التاريخ...، فقد استخدم ڤيبر تنميطه للفعل الاجتماعي في وضع إطار تصوري، يهتم بتحديد العوامل التي من شأنها أن تساعد على تحقيق حالة من التحكم الناجح في سلوك الفرد في المجتمع)[38].

وقد بذل ڤيبر جهوداً كبيرة لتحديد ما يدخل ضمن الفعل الاجتماعي، فهو يعتقد أنه ليس كل سلوك يقع في الإطار الاجتماعي، فهناك أنماط من السلوك قد ترتبط بالعامل السايكولوجي بعيدة عن العامل الاجتماعي، ولكن الفعل يكون اجتماعياً عندما يكون موجهاً (للآخرين) فلكي نفسر أيّ فعل من الأفعال لا بد من فهمهِ على أساس معناه وعلى أسبابهِ، وفقدان أحدهما، يعني فقداننا للتفهم الحقيقي للفعل. وبمعنى آخر إن الفعل يصبح اجتماعياً عندما يرتبط بالآخرين، ويمكن أن (يكونوا أشخاصاً معينين يعرفهم الفاعل، أو أفراداً غير معروفين بالنسبة له، فنحن على سبيل المثال في عملية التبادل النقدي نقبل النقود كوسيلة للتبادل، أو نقبلها كأجر مقابل لما قمنا به من أعمال، باعتبار أننا نتوقع أن عدداً كبيراً من الأفراد الذين لا نعرفهم سوف يقبلون النقود في عملية التبادل)[39].

الظاهرة الاجتماعية عند ڤيبر

يحلّل ماكس ڤيبر الظاهرة الاجتماعية على مستويين[40]:

(أ) الفهم القائم على التعرف على أسبابها، من خلال فكرته القائمة على أن تتابع الحوادث يرتبط ارتباطاً سببيّاً مناسباً، وهذا التتابع يحدث بطريقتين، إما إحصائياً، أو بالمقارنة والموازنة بين العوامل والظروف التاريخية أو المعاصرة المتشابهة. وعلى أساس هذه الفكرة فقد انتقد ماركس بخصوص إرجاع العوامل المختلفة إلى القوى الاقتصادية فقط، وإنما هناك عامل آخر يرتبط بالدوافع الدخيلة التي تدفع الإنسان وتهيئه لتقبل الأفكار والقيم وممارسة أعماله.

(ب) الفهم على مستوى المعاني والفعل الإنساني، وبمعنى آخر ينبغي أن تكون

معرفتنا للحقائق الاجتماعية بشكل يختلف عن معرفتنا للحقائق الطبيعية، أيّ ينبغي أن ندرك بأن العوامل الطبيعية يمكن اكتشافها من مظاهرها الخارجية، بينما الظواهر الاجتماعية تأخذ بعدين للفهم، خارجياً وداخلياً معاً، أيّ معرفة ما يدور في الداخل. فإذا كان هناك أزمة حياتية ـ داخل المجتمع، فإنه ينبغي معرفة أسبابها ودوافعها، مع ضرورة تفسير الأزمة من الداخل، أيّ هناك معنى، ينبغي اكتشافه وصولاً لمعرفة الأسباب. والمعاني هنا برأي ڤيبر هي الناحية الشخصية (الغير موضوعية) للفعل الإنساني.

ويحدّد ڤيبر أربعة أنماط للفعل وفقاً لمساره واتجاهه وهي:

ـ الفعل العقلي الذي توجهه غايات محدّدة ووسائل واضحة، إذ أن الفاعل يضع في اعتباره الغاية والوسيلة ثم يقوم بتقويمها تقويماً عقلياً.

ـ الفعل العقلي الذي توجهه قيمة مطلقة، ويكون الفرد واعياً بالقيم المطلقة التي تحكم الفعل، وهي قيم أخلاقية أو جمالية أو دينية. ولذلك يختار الفرد الوسائل التي تدعم إيمانه بالقيمة.

ـ الفعل العاطفي، وهو سلوك صادر عن حالات شعورية خاصة يعيشها الفاعل. بمعنى أن الفرد لا يختار الوسائل على أساس صلتها بالغايات أو القيم وإنما باعتبارها تنبع عن تيار العاطفة.

ـ الفعل التقليدي، وهو سلوك تمليه العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة، ومن ثم يعبر عن استجابات آلية اعتاد عليها الفاعل[41].

ومن الواضح أن ما قدمه ڤيبر من أفكار جديدة في الفكر البنائي، من خلال دراسته للتنظيمات الرسمية في المجتمعات الصناعية والرأسمالية، إنما هي انعكاس لتفاعله مع المرحلة التي عاش فيها، وهي مرحلة تطورية اجتماعية جديدة، ظهرت فيها الامبريالية العالمية والبيروقراطية الرسميّة، مما أكسب فكره الاجتماعي بعداً واقعياً.

وهناك الكثير من القضايا التي طرحها ڤيبر، وأثارت جدلاً واسعاً من النقاش

والنقد، وإضافة جديدة للفكر الاجتماعي، ولعلم الاجتماع بالذات.

فهناك مفهوم القيم Values ودورها في البحث والتحليل السوسيولوجي، وعلاقتها بالعلم. فالقيم عنده ذات منبع اجتماعي تأخذ مداها التاريخي، بمعنى أنها تاريخية، ويمكن تفسير جميع الأزمات والصراعات بين الجماعات والأحزاب والأفراد من خلالها. إضافة إلى موضوعات السلطة والبيروقراطية والدين والمجتمع الصناعي.

خلاصة فكره الاجتماعي

1 ـ قدرة فكره الاجتماعي على التغلب بفكرة التعارض القائم بين العلم الطبيعي والروحاني Spritual، وعلى أن يقدم لنا نسقاً سوسيولوجياً يحتفظ بأهم العناصر المتضمنة في كل من الاتجاهين: الاتجاه الكانطي المحدث والمثالي المحدث.

2 ـ إن أعلى مستويات الفهم التي نصل إليها للظواهر الاجتماعية هي الفهم الملائم سببيّاً، والمناسب أيضاً على مستوى المعنى، بمعنى أنه أعطى دوراً لعلم الاجتماع في كونه يبحث عن الأسباب وفي نفس الوقت دراسة للمعاني.

3 ـ إن المناهج التي قدمها ڤيبر كانت هي الوحيدة خلال تاريخ الفكر الاجتماعي التي قدمت حلاً واضحاً للمشكلات العملية ـ في مقابل المشكلات الميتافيزيقية للتحليل السوسيولوجي[42].

4 ـ يعتقد بأن على علم الاجتماع الربط بين المعاني والأسباب باستمرار، بمعنى الاعتماد على منهج قائم على البحث السببي والبحث عن المعاني. لأن الخطأ يكمن في تصورنا للظواهر على أنها إما أن تكون نفسية أو فيزيقية، بينما هناك عالم آخر هو عالم المعاني والأفكار.

5 ـ الظواهر الاجتماعية ينبغي فهمها فهماً صحيحاً من خلال تحليلها على مستويين هما، الفهم القائم على التعرف على أسبابها، والفهم على مستوى المعاني والفعل الإنساني.

6 ـ الفعل الاجتماعي عبارة عن شكل من أشكال السلوك المزدوج فهو يتضمن المعاني التي يحلمها الفاعل في نفسه، كما ينطوي على الأسباب والدوافع التي تحمله على القيام بهذا السلوك وفق أنماط ونماذج اجتماعية محدّدة.

7 ـ عالج موضوع الدين من رؤية اقتصادية، أيّ دراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين، وما يؤكد عليه من قيم اقتصادية، وبمعنى آخر يأخذ الأخلاقيات الاقتصادية باعتبارها نتاجاً دينياً.

خلاصة الفكر البنائي الوظيفي

(1) يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة أنظمة مترابطة بعضها ببعض بنائياً ووظيفياً.

(2) يتكون النظام من مجموعة أنساق، ويتكون النسق من مجموعة أنماط، ولكل نظام نسق أو نمط حاجات اجتماعية تعكس وظائفه، ومن خلالها تحدّد تكامله وتكافله الاجتماعي.

(3) تأكيده على التوازن الاجتماعي.

(4) استخدم الفكر الاجتماعي البنائي الوظيفي أربعة تقنيات منهجية في البحث الاجتماعي، هي المنهج المقارن، والأسلوب الوضعي للظواهر الاجتماعية، والتحليل الوظيفي، والأسلوب التفسيري[43].

(5) المنظور الأساسي للاتجاه البنائي الوظيفي هو جعل محور اهتمامه المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه أكثر من الاهتمام بالفرد أو الجماعات مثل الأسرة.

(6) مساهمته في تطور الفكر الاجتماعي من خلال فكرة التحليل البنائي الوظيفي، الذي يتناول طريقة التنسيق بين البناءات المختلفة وكيفية تكاملها، للمحافظة على وحدة المجتمع كنسق كلي (أو كائن عضوي). لذلك كان الفضل لهذا التحليل في المقدرة على وضوح ملامح المجتمع بعد أن كانت محيّرة لا تخضع لمنطق يبرّر وجودها.

(7) تعتقد البنائية الوظيفية بأن أفعالنا وتصرفاتنا ليست عشوائية، وإنما هي خاضعة

لتنظيم بنائي محدد، وتؤدي أدواراً معينة في الحياة الاجتماعية ـ ولكي يحافظ المجتمع الإنساني على توازنه.

(8) أنماط الثقافة مرتبطة بالصباغة النظامية للمجتمع، ومن ثم يمكن تحليل البناء الاجتماعي للمجتمع في ضوء المضمون النظامي الثقافي للمجتمع ككل.

(9) التأكيد على نسق القيم للإشارة إلى القيم التي يتبناها المشاركون في النسق الاجتماعي، وهذه القيم هي المسؤولة عن التوازن والوحدة، كما أنها تحقق التماسك وتمنح الفعل الاجتماعي شكلاً، وتعطيه معنى.

(10) البنائيون الوظيفيون عند نهاية القرن التاسع عشر يعتقدون بأن (المجتمع وحدة تتركب من عدد من الأجزاء المتداخلة، وأيّ تغير يطرأ على أي جزء من أجزاء المجتمع تمتد آثاره إلى سائر الأجزاء الأخرى، المكونة للمجتمع، أي أنها تؤثر في المجتمع كله)[44].

(11) التكامل الاجتماعي بين الأنظمة الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي يؤدي إلى التوازن الاجتماعي، وبالتالي يصل النظام الاجتماعي إلى السعادة التامة للفرد والمجتمع معاً.

(12) يتجسد الفكر الاجتماعي الوظيفي بشكل واضح في مجالات السلوك القيمي والعرفي والعقيدي، وقد استعمله البعض للبرهنة على شرعية وسلامة بعض الأعراف والعقائد الاجتماعية، وعلى حتمية استمرارها وعدم تغيرها[45].

الفكر الاجتماعي الصراعي

جذوره ومصادره:

ترتبط جذور أيّ صراع اجتماعي بعناصر كثيرة، منها الإنسان والبيئة الاجتماعيّة، وطبيعة الظروف الاجتماعية والسياسيّة، والتحولات الكبرى في تاريخ الإنسان، وتصارع الأفكار والثقافات والقيم. ولا يمكن أن يحدث الصراع إلاّ بوجود هذه العناصر وغيرها.

وطبيعيّاً أن يختلف مفهوم الصراع من مرحلة إلى أخرى في تأريخ البشرية، وتختلف الرؤى والأفكار من مفكر إلى آخر، باختلاف طبيعة التأثير وجذوره، وتأثيرهم بالمحيط الاجتماعي الذي تبرز فيه ظاهرة الصراع، وإلى الفلسفة الاجتماعية التي يعتنقوها، والمرحلة التي يعيشون فيها.

وتأريخياً بدأ الصراع الاجتماعي يتخذ أشكالاً عديدة، من البساطة إلى التعقيد، ومن الصراعات الجزئية بين الأفراد إلى الصراعات العالمية. مما أعطى لهذا الصراع بعداً شمولياً في مسيرة المجتمعات الإنسانية. واتخذ معه نمطاً فكرياً في عقل المفكرين في العصور القديمة والحديثة، ليصبح الصراع الاجتماعي مفهوماً مثالياً ودينياً، وأحياناً فلسفياً، ومن ثم تحول الفكر الاجتماعي الصراعي إلى فكر يستند إلى مبادىء العلم ومناهجه. لذلك نجد (أن الصراع عند جورج زيمل يبدأ بين الأفراد، ولدى لويس كوسر يبدأ بين الجماعات الاجتماعية الصغيرة، وعند ابن خلدون يبدأ بين القبائل والعشائر، وعند رالف دارندروف يبدأ بين التنظيمات الاجتماعية، ويبدأ عند كارل ماركس بالصراعات الطبقية والعالمية. وإن هذا التصنيف قائم على أساس

الوحدة الاجتماعية المشتركة في عملية الصراع)[46].

وهناك من ينظر من المفكرين الاجتماعيين للصراع من زاوية أخرى، فالبعض يعتقد بأن الصراع الاجتماعي يمثل حالة مرضية غير طبيعيّة، مثل دوركهايم وسبنسر وتارد، ومنهم من يعتبره حالة طبيعية في المجتمع، لكنه يكون مشكلة اجتماعية لا بد من علاجها، مثل ڤيبر وكولي هربرت ميد، وبارسونز، والبعض الآخر يعتقد أنه ظاهرة اجتماعية موروثة في جميع العلائق الاجتماعية، حتى بين أفراد المجتمع، أمثال كمبلوفتش وفولد، بل إن بعضهم يرى فيه فوائد إيجابية للمجتمع مثل لويس كوسر، بينما يعتقد رالف داندروف أن الصراع عملية مستمرة ذات محور دايلكتيكي في المجتمع[47].

وترجع أصول مدرسة الصراع في علم الاجتماع المعاصر إلى الإسهامات التي قدمها ماركس في تحليله لبناء المجتمع، وبخاصة دراسته للرأسمالية في القرن التاسع عشر، فقد صاغ ماركس المفاهيم والأدوات التصويرية الرئيسية لهذه المدرسة، ثم انطلقت الاتجاهات النظرية والبحثية المعاصرة عن هذه الأصول، فحاولت تعديلها، وتطويرها، والإضافة إليها، ولكنها دارت جميعاً حول فكرة محورية رئيسية، هي أن الصراع حقيقة اجتماعية رئيسية[48].

أما في الفكر الاجتماعي التقليدي، فإن جذوره بدأت في الداروينية الاجتماعية، التي تمثل أحد فروع نظرية التطور الاجتماعي المتأثرة بأعمال تشارلز داروين وخاصة كتابه (أصل الأنواع). وهناك الكثير ممن يمثلون الداروينية الاجتماعية من أمثال سبنسر في بريطانيا.

وسوف نقتصر في إطار هذا المبحث على الإشارة إلى كل من كارل ماركس وجورج زيمل، نظراً لريادتهما في مجال الفكر الاجتماعي الصراعي ودورهما الواضح في بلورة هذا المفهوم، والذي اتخذ موضوعاً مهماً من موضوعات علم الاجتماع.

كارل ماركس (1818 ـ 1883)

ولد في ألمانيا عام 1818، وأكمل دراسته في جامعة جينا الألمانية، وبعد تخرجه من الجامعة وحصوله على شهادة الدكتوراة عمل صحفياً، ونشر العديد من المقالات السياسية والاقتصادية التي يطفي عليها الأسلوب الراديكالي الثوري، ومن خلال مقالاته الصحفية كان يدعو للتغير والثورة وقلب نظام الحكم في ألمانيا بالقوة، ونقل السلطة من الملك إلى الشعب. مما دفع الحكومة الألمانية إلى طرده من البلاد فذهب إلى فرنسا وبلجيكا بعد حصوله على اللجوء السياسي هناك، ولكن سرعان ما طردته الحكومتان الفرنسية والبلجيكية عندما علمت بأفكاره الثورية، التي تريد قلب أنظمة الحكم عن طريق اعتماد أساليب العنف والقوة. فذهب بعد ذلك إلى إنكلترا التي دخلها عام 1851 حيث مكث فيها طيلة حياته[49]، حيث توفي ماركس في مدينة لندن عام 1883 متأثراً بالصدمات التي أصابته نتيجة وفاة زوجته ومعظم أولاده ودفن فيها بعد أن أرسى الأسس الوطيدة للحركة الشيوعية الدولية وتنظيماتها الحزبية التي تدافع عن أماني وطموحات الطبقة العاملة[50].

واستطاع ماركس عبر حياته الأكاديمية والفكرية والكفاحية تأليف عدة كتب شهيرة أثرت في الحركات الثورية والتنظيمية في العالم. ورسمت المعالم الرئيسية للنظم السياسية والاجتماعية للعديد من الأقطار في القارة الأوروبية، وفي قارة آسيا وإفريقيا وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، وأهم هذه الكتب كتاب (نقد في الاقتصاد السياسي) و (بؤس الفلسفة) و (الإيديولوجية الألمانية) و (رأس المال) و (الثورة الاشتراكية) الذي ألفه مع فردريك إنجلز، وكتاب (بيان الحزب الشيوعي) الذي ألفه

مع فردريك إنجلز أيضاً. وقد عبرت هذه المؤلفات عن أفكار ماركس الفلسفيّة والاجتماعيّة والاقتصادية والسياسية ووضحت طبيعة نظرياته وطروحاته وقيمه الثورية.

ويعتقد البعض بأن ترجمة حياة ماركس، وما شهده من وقائع وأحداث وأزمات، يمكن اعتبارها المدخل الأساسي لفهم مذهبه، لأنها تمثل انعكاساً لحياته ولذلك لا تكتمل دراسة نظرياته إلاّ بالرجوع إلى تحليل الخلفيّة التاريخية لهذه النظرية[51].

تأثير البيئة الفكرية على فكر ماركس

الظروف التي ولد فيها ماركس منشىء الفكر الماركسي، كانت تحفل بالأحداث الكبيرة، حيث تميز الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر بالعديد من الأحداث التاريخية الكبرى، فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 إعلان استقلالها وإيمانها بمبادىء الحرية الفردية وبناء المؤسسات، التي عبّر عنها فلاسفة الفكر الليبرالي الأوروبي وبالذات لوك، ومونتسكيو، وروسو، كما شهد عام 1789 قيام الثورة الفرنسية، وإعلان حقوق الإنسان ودعوته إلى المساواة والعدالة والأخاء بين كل المواطنين، وحدث في غرب أوروبا وبالذات إنكلترا قيام الثورة الصناعية وظهور المكتشفات والمخترعات الحديثة، إضافة إلى ظهور اتجاهات فكرية واقتصادية ذات طابع ليبرالي، كظهور أفكار آدم سميث وغيره من المفكرين المعبرين عن مدرسة الحرية الفردية. وتطور الفكر الليبرالي الأوروبي على يد عدد من المفكرين السياسيين ـ الاقتصاديين أمثال جون ستيوارت ميل، وما أثاره من أفكار فردية. كما كانت مراحل حياة ماركس تعكس التأثيرات الفكرية التي تدخلت في صياغة نسقه الفكري ابتداءً بتأثره بالفلسفة الألمانية أثناء دراسته الجامعية وخاصة بهيجل وفيورباخ، وتأثره بالأفكار الاشتراكية وخاصة أفكار سيمون وبروتون أثناء وجوده في باريس، وكذلك اهتمامه بأفكار ريكاردو وآدم سميث في مجال الاقتصاد السياسي. وكل هذه الأحداث والاتجاهات الفكرية كانت تشكل المصدر الأساسي لفكر ماركس، بل إنها كانت واضحة في مساره

الفكري. حيث تأثر في كتاباته العلمية بالفلسفة الألمانية خصوصاً هيجل وفخته. فقد تعلم من فخته الأفكار المثالية التي تدعو إلى ضرورة قيام الفرد بالتفاني من أجل خدمة المجموع، وتقدم روح الجماعة على روح الفرد، وتعتبر الفرد خادماً للجماعة ومستسلماً لإرادتها وفلسفتها ولغتها ودينها وقيمها. ومن هيجل اختار ماركس القوانين الشمولية التي ترسم المسارات التاريخية لحركة المجتمعات، وتربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ربطاً علمياً. فالتاريخ كما يقول هيجل هو عملية الخلق الذاتي للإنسان، ولكن هذه العملية كما يؤكد ماركس في معظم كتاباته تتأثر بالقوى الدافعة للعمل البشري، أيّ بعلاقات الإنتاج والملكية[52]. كما أخذ ماركس من هيجل مذهب الدايلكتيك أو الجدل، وهو المذهب الذي لا يعترف بصورة كلية ومطلقة بالفكرة ولا بنقيضها بل يعترف بنصف صحة الفكرة وبنصف صحة نقيضها، ويجمع بينهما ويستخرج فكرة ثالثة توفق بين الفكرتين وتحل معضلة التناقض بينهما.

وقد اعتمد هيجل على المذهب الدايلكتيكي في فهم تاريخ الإنسانية، وإدراك الحوادث التي وقعت فيه، والربط بينهما ربطاً علمياً. فالتاريخ كما يعرفه هيجل هو تقدم يطرأ على وعي الحرية العقلانية، وهذا الوعي يمس جميع المجتمعات والحضارات[53]. فتاريخ الإنسانية، كما يعتقد هيجل يبدأ في الشرق القديم أيّ في حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل، والحضارة الهندية والصينية، ثم يمر في المدينة الإغريقية والرومانية اللتين يظهر فيهما القانون كقوة مؤثرة في علاقات وسلوك الأفراد، ثم يدخل التاريخ في العالم العربي بعد أن يأخذ طابعاً حضارياً وعلمياً متطوراً، بعدها ينتقل إلى أوروبا التي فيها يلعب الشعب الألماني الدور القيادي في تحديد دوره وطبيعته.

والواضح أن ماركس استعار من هيجل قانون الدايلكتيك الذي استعمله في تفسير حركة المجتمع تفسيراً مادياً، وهذا القانون ساعد ماركس على رسم مسيرة التحول الاجتماعي التي تشهدها المجتمعات البشرية، حيث تتحول من المشاعية البدائية إلى العبودية، وتنتقل إلى الإقطاع ثم إلى الرأسمالية والاشتراكية. وهذا التحول يعزى إلى القوى المادية، التي سرعان ما تثير روح المنافسة والانقسام

والصراع والثورة الاجتماعية التي تنقل المجتمع من شكل لآخر.

وتأثر ماركس في تعاليمه وكتاباته بفكر وأدب وممارسات الثورة الفرنسية، وبخطبائها ومفكريها وقادتها خصوصاً ميرابو وڤولتير وروسو، وانتهج نفس الأساليب التي انتهجتها الثورة الفرنسية في تبديل نظام الحكم وهياكل المجتمع. وقد حبذ استعمال العنف الثوري في مواجهة أعداء الطبقة العاملة، وتقويض الركائز المادية التي تعتمد عليها النظم الإقطاعية والرأسمالية وتحطيم نفوذ وتسلط الطبقات المستغلة[54]. وفي نفس الوقت كان يدعو للحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية للشعوب المغلوبة من أجل تحقيق سعادتها ورفاهيتها...

كما تأثر ماركس بالمفكرين الاقتصاديين الإنكليز كآدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل، فمنهم تعلم الشيء الكثير عن عناصر الإنتاج وقوى التوزيع والاستهلاك، والقيمة وفائضها، والتجارة الداخلية والخارجية، والنقود ووظائفها. ومن يقرأ كتابات ماركس يجدها يطفي عليها الأسلوب الاقتصادي، وتكثر فيها المصطلحات الاقتصادية، وتتجسد فيها ذات النظريات والأفكار الاقتصادية التي طرحها رجال الاقتصاد في إنكلترا، ولكنها تتناقض معها في حججها ومبرّراتها وطروحاتها واتجاهاتها. فهي تدعو إلى ضرورة تبديل علاقات الإنتاج وعلاقات الملكية، والقضاء على الاحتكار والاستغلال والفقر والحرمان الذي تتعرض إليه الطبقة العاملة.

هذه هي أهم المصادر الفكرية البراغماتيكيّة التي تأثر بها ماركس بحيث لونت كتاباته العلمية وأعطتها طابعاً متميزاً تتجسد فيه روح المثالية الطوبائية وروح الثورة والتغيير وروح التناقض والصراع.

البعد الاجتماعي للمادية التاريخية

ما يهمنا في أفكار ماركس طبيعة فكره الاجتماعي ونظريته السوسيولوجيّة بأبعادها الشمولية، ولهذا كان الاختيار في شرح أبعاد (المادية التاريخيّة) دون (المادية

الجدليّة) التي هي الإطار العام الذي ينطبق على موضوعات الطبيعة والإنسان والكون والبشر، بينما المادية التاريخية هي السوسيولوجية العامة التي انطلق منها السوسيولوجيون الماركسيون، أمثال كونستانتينوف، و (كيل) إذ يعتقدان (أن المادية التاريخية هي الإطار الأساسي لعلم الاجتماعي، حيث تمده بالأسس النظرية والمنهجيّة، وتقدم له حلاً سلمياً للسؤال السوسيولوجي المعرفي العام الخاص بالمجتمع، والذي يوضّح العلاقة بين الوجود والوعي الاجتماعيين)[55]. وهناك من يعتقد بأن الأسس الفلسفية للفكر الاجتماعي عند ماركس هي أنه في في جوهره فكر هيجلي من حيث مصدره وطابعه العام. ولكننا نعتقد أن هناك اختلافات جوهرية بين الفكرين. فالفكر الاجتماعي الهيجلي مثالي جدلي، بينما الفكر الاجتماعي الماركسي هو فكر مادي جدلي، يفسر العالم الحقيقي كعملية تطور وحركة، لأن ماركس يبدأ بالمادة التي تنطوي على تطور وحركة. كما أن نظرته مادية خالصة. ولهذا كانت دراساته قائمة على المنهج التاريخي الاستقرائي في تتبع تطور التنظيم الاجتماعي، بل (نجد أيضاً المنهج الإحصائي والاستقرائي يستخدمان استخداماً واسعاً)[56].

ويتفق عدد كبير من المفكرين على أن إسهامات كارل ماركس في تطوير وبلورة علم الاجتماع، كانت كبيرة وواضحة من خلال تحليله للموضوعات الاجتماعية، مما أعطى مضموناً جديداً لعلم الاجتماع، ومن أبرز معالجاته:

(أ) إعطاء مضمون جديد لتحليل البناء الاقتصادي للمجتمع، من خلال سياق التطور التاريخي للعمل الإنساني، باعتباره علاقة أولية بين الإنسان والطبيعة، وتصنيف المجتمعات الإنسانية على أساس نظمها الاقتصادية.

(ب) فكرته الجديدة القائمة على تحليل البناء الفوقي الأيديولوجي وعلاقته بما سماه الأساس الحقيقي للمجتمع، أسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، وكذلك فكرته بأن الوجود الاجتماعي للإنسان هو الذي يحدّد وعيّه وشعوره.

(حـ) دراسته للثورات الاجتماعية، ولموضوع التفسير الاجتماعي، وما أحدثته هذه الثورات من أثر في التنظيمات الاجتماعية الإنسانية، ولذلك يسجل لماركس ريادته في موضوع علم الاجتماع الثوري[57].

فكره الاجتماعي:

تعتبر «المادية التاريخية» كما قلنا سابقاً، هي الأساس الفكري لطروحاته السوسيولوجية، والتي من خلالها قدّم ماركس مضامين جديدة لعلم الاجتماع.

ويمكن تقسيم الموضوعات الاجتماعية إلى أربعة محاور رئيسية هي كالآتي:

1 ـ العلاقة الجدلية بين البناء أو الأساس المادي والبناء الفوقي للمجتمع.

2 ـ الاغتراب والصراع الاجتماعي.

3 ـ الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي.

4 ـ الثورة الاجتماعية.

1 ـ العلاقة الجدلية بين البناء أو الأساس المادي والبناء الفوقي للمجتمع:

كان ماركس من أول العلماء والمفكرين الذين أكدوا على أهمية العامل المادي في تقدم المجتمع ونهضته وفي تبديل الأفكار والقيم والمقاييس والعادات والتقاليد. والعامل المادي يتجسد في ظروف الإنتاج ومعطيات الطبيعة، وقدرة الإنسان على استثمارها لصالحه ورفاهيته الاقتصادية والاجتماعية. كما يظهر العامل المادي في الملكية وطرق السيطرة عليها، وحيازتها والاستفادة منها.

ويعتقد ماركس أن نظام علاقات الإنتاج هو الذي يكون البناء الاقتصادي للمجتمع، وهو الأساس الحقيقي للحياة الروحية ومختلف الأفكار والنظريات الاجتماعية. لذلك فإن دراسة التطور التاريخي للمجتمع البشري تجعل في استطاعتنا أن نميز خمسة أساليب أساسيّة للإنتاج، تطابق تقريباً فترات معينة للبشرية وهي الجماعة البدائية، والرق والإقطاع، والنظام الاشتراكي. وتتحدد هذه الأشكال الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع على أساس البناء الاقتصادي، لأن هذا البناء هو المسؤول عن تحديد الحياة الروحية للمجتمع وهو الذي يحدّد الوعي فيه[58].

فالبناء المادي للمجتمع، أيّ موارده الطبيعية والبشرية ومصادر رزقه ووسائل استغلاله لمعطيات الطبيعة، كل هذا الذي يحدّد ماهية البناء الفوقي للمجتمع أيّ

يحدد أفكار وأيديولوجية وفلسفة ودين وقيم وأخلاقية المجتمع[59]. وإذا ما تغير البناء المادي لسبب أو آخر فإن هذا لا بد أن يترك انعكاساته وأثاره على البناء الفوقي، وبالتالي يتغير البناء الاجتماعي من نمط لآخر، ويدخل المجتمع في مرحلة حضارية تاريخية لم يشهدها المجتمع من قبل.

وباختصار فإن ماركس يعتقد بوجود نوعين من البناء الاجتماعي في المجتمع: بناء أو أساس أسفل يتكون من العوامل الاقتصادية والمادية، وبناء أو أساس علوي يتألف من الأفكار والمبادىء والنظم السياسية والقانون والدين والفلسفة والآداب والعلوم والمعايير الخلقية وأيّ تغيير في البناء السفلي أيّ في الجوانب المادية لا بد أن يؤثر على البناء الفوقي، ولكنه يعتقد أيضاً بأن العلاقة بين البنائين هي علاقة تبادلية من ناحية التأثير. وواضح أيضاً أن ماركس لا يلغي العوامل الفكرية وإنما يعتقد أن دراسة هذه العوامل ينبغي أن تكون في ضوء العوامل المادية والاجتماعية. كما أنه يقدم فكرة جديدة حول التطور الاجتماعي من خلال إيمانه بأن هذا التطور لا بد أن يقوم على أساس تاريخي شبه ميكانيكي، حيث يلعب الإنسان فيه دوراً مهماً، من خلال جهوده وتحديه للظروف المختلفة، وبهذا يكون الإنسان هو صانع تاريخه[60].

2 ـ الاغتراب والصراع الاجتماعي:

لم يكن مفهوم الاغتراب الذي طرحه ماركس جديداً، فقد طرحه قبله عدد من المفكرين، أبرزهم ماكس ڤيبر وإميل دوركهايم، وفكرة الاغتراب الاجتماعي عند ماركس تختلف فكرياً مع الطروحات المختلفة التي تجعل الاغتراب يأخذ أكثر من معنى: فقدان المعنى، فقدان المعايير، العزلة، غربة الذات. فالاغتراب الماركسي هو ظاهرة اجتماعية يشعر فيها الإنسان أنه مغترب وبعيد عن الشيء الذي أوجده وخدمه وضحى من أجله، أي الافتراض المتعلق بالآثار التي تحدثها التكنولوجيا في العلاقات الإنسانية. فالعامل يشعر مثلاً بحالة الاغتراب عن رب العمل، أي يشعر بالحواجز النفسية والاجتماعية التي تفصله عنه، كما يشعر بالاغتراب عن السلعة التي أنتجها وخلقها، وصرف الجهود والأتعاب عليها، طالما أنها لا تعود إليه، بل تعود إلى رب العمل الذي يمتلك وسائل الإنتاج. واغتراب العامل لا يقتصر ببعده عن رب

العمل وليست السلعة التي أنتجها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى اغترابه عن جهوده أيضاً[61]. كما أن تقسيم العمل في مرحلة التقدم الاجتماعي من شأنه أن يخلق فواصل اجتماعية وصناعية بين الإنسان والطبيعة، كما يصاحب سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة تطور الصراع الطبقي، وهذه سمة من سمات الاغتراب[62].

كما يطبق ماركس ظاهرة الاغتراب في السياسة، فيقول بأن الفرد هو الذي يخلق الدولة لتنظيم أموره، وفض النزاع بينه وبين الآخرين، ولكن سرعان ما يعتقد بأنه مغترب عنها، وذلك للهوة التي تفصل بينه وبين الدولة، فيبدأ بالخوف منها والابتعاد عنها شيئاً فشيئاً، ويعتبرها قوة تقيد عمله وفعالياته وحريته. فالصراع بين المغترب والشيء المغترب عنه يؤدي إلى الاغتراب. والصراع كثيراً ما يؤدي إلى الثورة والغليان، وتحول المجتمع من صورة إلى صورة أخرى. وبذلك يصف ماركس إسهاماً جداً في مجال علم الاجتماع، وهو إدخال مفهوم الأيديولوجية في عملية الاغتراب.

3 ـ الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي:

من أهم المحاور التي ركز عليها ماركس في دراسته للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي دراسة علمية تحليلية، حيث تطفي دراسته للطبقات على جميع التحليلات والأبحاث التي أجراها حول المجتمع والدولة والاقتصاد والسياسة، فقد ذكر بأن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الاجتماعي[63].

فالطبقات الاجتماعية موجودة بصورة جليّة في المجتمعات القديمة والإقطاعية والرأسمالية، ووجودها يرجع إلى العامل المادي، الذي يقسم أبناء المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين، طبقة تمتلك وسائل الإنتاج وطبقة لا تمتلك وسائل الإنتاج، بل تملك الجهود البشرية التي تقدمها للطبقة المالكة لوسائل الإنتاج أو الطبقة الحاكمة.

وقد اعتمد ماركس على مبدأ الدايلكتيك في تفسير التحول الاجتماعي تفسيراً تاريخياً مادياً، واعتبر ظاهرة الطبقات الاجتماعية من أهم الظواهر المؤدية للصراع

وقد ميز ماركس بين نوعين من الصراع الطبقي: داخل الطبقات وبينها. وفي هذا يلمح إلى (أن المجتمع في كل مكان تقريباً منظم تنظيماً متسلسلاً، والأوضاع الاجتماعية فيه على مراتب ودرجات متفاوتة... ونجد تقريباً في داخل كل طبقة من هذه الطبقات مراتب ودرجات خاصة)[64]. ويقتفي ماركس أثر الأنظمة الطبقية في العالم، ويدرس أسباب نشأتها، والمراحل التاريخية التطورية التي مرت بها، فيقول بأن الأنظمة الطبقية تتحول من نمط لآخر تبعاً لتحول المجتمعات والحضارات، ومرورها في فترات تاريخية تعطيها طابعها المعين وظروفها الخاصة. ففي المجتمع العبودي الذي كان سائداً في الحضارات القديمة وفي الحضارة الإغريقية والرومانية، توجد طبقتان اجتماعيتان متخاصمتان، هما طبقة الأحرار وطبقة العبيد. فالأحرار يمتلكون العبيد ويتصرفون بهم كما يشاؤون، والعبيد يباعون ويشترون في أسواق العبيد، وليس لهم أية حريات ما عدا إطاعة الأحرار إطاعة عمياء، ومثل هذا الاستغلال والاستهانة بكرامة الإنسان دفعا العبيد إلى التكتل والوحدة بعد ظهور الوعي الطبقي بينهم، وسرعان ما قام العبيد بثورة اجتماعية ضد الأحرار نتج عنها تحررهم وانعتاقهم منهم بعد سقوط المجتمع العبودي وتحوله إلى مجتمع إقطاعي[65]. لكن الصراع بين الأحرار الذين يشكلون الفكرة، والعبيد الذين يشكلون الفكرة المضادة سبب دمار وتحطيم كلا الفئتين المتخاصمتين، فكلاهما لم ينجح في حكم المجتمع والسيطرة على مقدراته. مما أدى إلى ظهور مجتمع الإقطاع، الذي يسيطر عليه مالكو الأرض أو الإقطاعيون الذين يشكلون في المجتمع الإقطاعي الفكرة، ولكن مع الفكرة ظهرت الفكرة المناقضة أيّ ظهور الفلاحين لتحدي رجال الإقطاع ومالكي وسائل الإنتاج. مما أدى إلى ظهور طبقتين متخاصمتين حيث يبدأ الصراع بينهما، وليسقط المجتمع الإقطاعي، ويظهر المجتمع الرأسمالي في أوروبا.

وبظهور المجتمع الرأسمالي، وهو مجتمع الصناعة والتجارة، تظهر طبقتان اجتماعيتان متناقضتان هما أصحاب العمل الذين يشكلون الفكرة، والعمال الذين يشكلون الفكرة المضادة. فيبدأ الصراع بينهما، وحسب قوانين الدايلكتيك التي تحكم

مسيرة المجتمع وتحدّد مراحله الحضارية المستقبلية لا بد أن يسقط المجتمع الرأسمالي ويتحول إلى مجتمع اشتراكي.

فالعوامل المادية هي التي تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متخاصمتين، والوعي الطبقي الذي يظهر بين أبناء الطبقة المحكومة والمظلومة، هو الذي يسبب التماسك الطبقي، ويدفعها إلى إعلان الثورة والتمرد ضد الطبقة المستغلة.

ومن خلال أفكار ماركس للصراع نستنتج أن هناك مصادر أساسية للصراع تتمثل بالعناصر الآتية:

- عدم توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل ومتساوٍ على أعضاء المجتمع.

- وكنتيجة لذلك، تكون نوعان من الأفراد، الأول مالك لوسائل الإنتاج وهم الأقلية، والثاني فاقد لوسائل الإنتاج وهم الأغلبية.

- ويترتب على ذلك، توزيع السلطة بشكل غير متساوٍ أيضاً بين فئتين من الأفراد، الأولى مالكة للسلطة والنفوذ، والثانية فاقدة لها.

- وهذا بدوره أدى إلى بلورة شعور فكري وحسي لهذا التميز الاقتصادي والسلطوي، الذي بدوره ولّد تنظيمات اجتماعية متباينة في أهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية[66].

4 - الثورة الاجتماعية:

اعتقد ماركس في معظم كتاباته بأن المجتمع لا يمكن تغييره نحو الأحسن والأفضل، ولا يمكن إزالة الظلم والتعسف الاجتماعي عنه إلاّ من خلال الثورة الاجتماعية، والتي هي في رأيه تغيير شامل يعتري النظم والمؤسسات الفوقية والتحتية، تقوم به الطبقة المظلومة والمغلوبة على أمرها، بعد تعرضها للاستغلال والاستبداد، وذلك عن طريق الثورة القائمة بين أسلوب العنف والقوة.

إن ماركس يتحدث عن ثورتين: الأولى ثورة سياسية، وبموجبها يستبدل حاكم بحاكم دونما تغيير جذري حقيقي ملموس في العلاقات السياسية الداخلية للمجتمع.

ثم هناك ـ وهذا هو الأهم ـ، الثورة الاجتماعية التي تزيل مرة واحدة وإلى الأبد كافة مصادر الاستغلال والتفاوت الاجتماعي، وحيث أن أصل هذا التفاوت اقتصادي فإن أيّ إصلاح سياسي يكون هامشياً إذا ترك مصدر التفاوت دون أن يمسه، ولا يمكن إجراء أيّ تغيير جوهري إلاّ بإلغاء الملكية الخاصة[67].

إن مجتمع ماركس الجديد هو المجتمع الذي تسيطر عليه الطبقة العاملة، أيّ أن «ديكتاتورية البروليتاريا» هي التي سوف تمهد السبيل لقيام المجتمع الجديد، حيث لا وجود للتنافر بين العمل اليدوي والعمل العقلي، ويقل اعتماد الفرد على تقسيم العمل، وينتهي الصراع بين الطبقات، وتنعدم الملكية الخاصة لتصبح ملكية الطبقة العاملة، وتختفي نزعات الأنانية والفردية والاستغلال، وسيصبح المجتمع في رأيه مجتمع مساواة، مجتمع اللاطبقي، ومجتمعاً بغير دولة.

خلاصة فكره الاجتماعي

(1) التركيز على الظروف المادية بدلاً من التركيز على القوى الروحية أو المثالية، ومن أجل ذلك أصبح من اليسير تعريف الظواهر الاجتماعية بطريقة يصبح إخضاعها للدراسة العلمية أمراً ممكناً.

(2) تأكيده على أن العمليات التاريخية لا بد أن تفسر عن طريق العلاقات القائمة بين الجماعات هي أكثر أهمية من الناحية السوسيولوجية من الأفكار البيولوجية المتعلقة بالتطور البيولوجي المرتكز على فكرة البقاء للأصلح.

(3) الثورة تحدث فقط حين يبصر الناس إلى القيام بها، أي حين يصبحون واعين طبقياً، ومعنى ذلك أن القوى الاجتماعية الحتمية موجودة، ولكنها تظهر عند القيام بعمل معين أو التأثير عليه، حين تؤثر في الفعل الإرادي أو الاختياري.

(4) أدخل ماركس فكرة جديدة في الدراسات الاجتماعية، ألا وهي أن تطور المجتمعات الإنسانية يقوم على أسباب اجتماعية اقتصادية، وليس على أساس التخيلات والأفكار الفردية[68].

(5) مما يدعم الفهم السوسيولوجي، لدى ماركس، للمجتمع، اهتمامه بوحدة أساسية في الوصف والتفسير، وهي الطبقة الاجتماعية، التي تحقق وجوداً مستقلاً يعلو وجود الأفراد، الأمر الذي يساعد في توكيد طابع علم الاجتماعي الذي يركز على ما هو اجتماعي.

(6) الفكر الاجتماعي الماركسي ينظر للإنسان على أنه جزء من الطبيعة نتيجة لتطوره، وهو يخضع لقوانين عامة للتطور، وهو جزء من المجتمع ونتاج لتطوره حيث يخضع في تطوره للقوانين النسبية للنمو، كما أن الإنسان هو صانع التاريخ[69].

(7) إبراز الديناميات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في بناء المجتمع. لذلك تعد الماركسية أول محاولة متسقة لتحليل الديناميات الاجتماعية وتفسيرها، والتنبؤ بمسار تاريخ المجتمع.

جورج سيمل (1858 ـ 1918)

يعتبر العالم الألماني سيمل أحد مؤسسي علم الاجتماع، وذلك من خلال إسهاماته في الفلسفة الاجتماعية وفي علم الاجتماع، وأهم ما ارتبط به هو كتاباته وطروحاته الاجتماعية في موضوعات الصراع الاجتماعي، وتأثره بأفكار ماركس، وبموضوعات أشكال الظاهرات الاجتماعية وصورها، وبالفلسفة الاجتماعية، حيث تأثر بأفكار سبنسر.

الصراع الاجتماعي عند سيمل

وتقوم فكرة الصراع عند سيمل بأن الفرد يعيش في وضعية ثنائية مزدوجة، وينتعش ضمن المجتمع، لكنه يقف ضده، يخضع له، لكنه يريد الخروج عن سلطته، وهو موجود من أجل المجتمع، ومن أجله أيضاً، وهو اجتماعي وذاتي بنفس الوقت، ولم يندمج اندماجاً كاملاً، وغير منفصل انفصالاً كاملاً عنه، فالحياة الاجتماعية عند سيمل تمثل الانسجام والصراع، والجذب والطرد، والحب والكراهية، وتعتبر ذات جوانب إيجابية وسلبية في وقت واحد. أما المجتمع فيراه عبارة عن نسيج من العلائق الاجتماعية القائمة على التفاعل الفكري المتبادل بين الأفراد التي تعمل على صراع وإفراز وظائف العلائق الاجتماعية[70].

والصراع الاجتماعي عنده أيضاً لا يعتبره ظاهرة تاريخية قاصرة فقط على المجتمع الرأسمالي، بل قدراً عاماً يحيط بالحضارات الإنسانية. أما فكرة الصراع، فقد ظهرت بشكل جلي وواضح عند دراسته لحياة الجماعات الاجتماعية الصغيرة،

وعلائقها الخارجية المتنوعة مع الجماعات الاجتماعية الأخرى، وهي لا تحدث اعتباطاً، بل تدخل في عملية تبادلية مستمرة في التأثير والتأثر، والصراع الحادث بين جماعتين في زمن معين ومكان معين مما يحدد شدة الصراع فيما بينهما، ويؤثر على علائقهما وتنظيمهما وأهدافهما، وتستمر هذه الحالة من الصراعات لحين تدخل جماعة ثالثة تحل هذا الصراع عن طريق اتحادها مع إحدى الجماعتين ضد الجماعة الثانية[71].

ومن المسائل التي تلفت الانتباه مناقشته (لفكرة الوظائف الإنمائية للصراع كوظيفة لتخفيف التوتر، وبحث الدافع إلى العمل وإعادة توثيق تضامن وتماسك الجماعة، مما جعل سيمل يقوم بدراسة وتحليل التفاعل على مستوى الجماعة الصغرى، الأمر الذي جعله يؤثر تأثيراً واضحاً في الدراسة المعاصرة لديناميات الجماعة)[72].

وربما قادته دراساته هذه إلى إعطاء مواصفات محدّدة لما ينبغي أن يدرسها علم الاجتماع، بمعنى مجالات هذا العلم، وذلك من خلال مجالين:

(أ) علم الاجتماع العام، وهو دراسة مراحل وأشكال التطور في المجتمع المتعلقة بظاهرة الولادة والانهيار. بمعنى دراسة الظواهر النسقية من زواية المقارنة مثلما فعل دوركهايم.

(ب) علم الاجتماع الشكلي، وهو تحليل الأشكال المجتمعية للتفاعل كالمنافسة والصراع، وتجريد العناصر المعيارية عن السلوك الفعلي[73]. كما يعتقد سيمل بأن الصراع هو عملية بناء وليس عملية هدم، لأن الصراع برأيه عملية تبادلية من ناحية التأثير والعطاء، فالصراع يؤدي إلى تضامن أعضاء الطرف الآخر، مما يجعل هذا الطرف يحصل على النفوذ والموقع الاجتماعي والقوة والسلطة، والصراع، إذن في رأيه، له فعله الإيجابي أكثر من السلبي، وهو ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية.

فشكل البناء وانفتاحه مرتبط بالتغيرات الخارجية، وليست الداخلية كما هو

موجود في الفكر الماركسي، الذي يعول عليها باعتبارها عاملاً أساسياً في إحداث التناقضات البنائية.

خلاصة فكره الاجتماعي

(1) أرجع أسباب الصراع إلى غريزة العداء عند الإنسان، والعاطفة عند الجماعة، وعمّمها على جميع أنواع الصراعات الإنسانية.

(2) الصراع الاجتماعي يؤدي إلى التغير الاجتماعي، وهناك ارتباط فعّال بين التضامن الاجتماعي والصراع، مؤكداً على أن الظروف هي التي تزيد من شدة الصراع.

(3) الصراع عملية اجتماعيّة موجودة في المجتمعات الإنسانية وهي تؤدي إلى التفاعل الاجتماعي، وأبرز مظاهر العملية يتمثل في وجود تعارض بين رغبات وحاجات ومصالح الجماعات المتصارعة، لأن هذا الصراع هو نوع من المنافسة.

(4) البناء الاجتماعي المقترن بالفرد أو الجماعة، لا بد أن يقترن بالتباين والتجانس، لأن فكرة سيمل في الصراع تجمع بين بناء الفرد، باعتباره مزيجاً من الإحساسات والانفعالات والبناء الاجتماعي المتضمن العلاقات الاجتماعية.

(5) الصراع الاجتماعي هو عامل أساسي في تأكيد أهميّة الجوانب الديناميّة للظواهر الاجتماعية.

(6) الصراع نوعان: أحدهما شرعي أو قانوني، والآخر غير شرعي ولا قانوني، ومعيار التفرقة لديه هو غاية الصراع وأطرافه. فالحرب مثلاً، تكون شرعية إذا كانت تحقق نتائج إيجابية كالصراعات الاقتصادية، أما الحرب غير الشرعية فهي التي تقوم على مبدأ غير واضح وغير ضروري، كمبدأ الحرب للحرب.

خلاصة
الفكر الاجتماعي الصراعي

(1) ينظر إلى الحياة الاجتماعية نظرة صراعية قائمة على عناصر جوهرية، كالمصالح والتعارض والعداء والصراع والتماسك، واعتبار أن الأنساق الاجتماعية غير متناغمة، وتميل إلى التغيير.

(2) عملية الصراع هي ظاهرة اجتماعية موجودة في المجتمعات الإنسانية، وعلائق أفرادها، وهذه العملية تختلف مجتمعياً ومكانياً وزمنياً من حيث المصدر والحجم والمدة والشدّة. ولذلك كانت رؤية المفكرين لها متباينة، فالصراع يحدث بين الطبقات الاجتماعية عند ماركس، وبين الجماعات الاجتماعية الصغيرة وبين الأفراد عند سيمل.

(3) الفكر الاجتماعي الصراعي هو انعكاس لواقع المجتمعات الإنسانية، وما يحدث فيها من صراعات مستمرة تأخذ أشكالاً متعدّدة، سياسيّة واجتماعية وفكرية وبيروقراطية.. الخ، ومبدأ هذا الفكر قائم على الرؤية الصراعيّة وجدليتها وليس على جانب التكامل والتضامن، فهو إذن فكر صراعي لا تكاملي.

(4) الفكر الاجتماعي الصراعي يؤمن بعملية التغير الاجتماعي، ما دام هذا التغير مرتبطاً بالصراع. وما دام هذا الصراع مستمراً، فإن التغير لا يتوقف حتى إذا توقف نوع واحد من الصراعات دخل المجتمع. فعملية التغيير الاجتماعي مستمرة وتأخذ أبعادها ضمن عمليات الصراع.

(5) الحياة الاجتماعية قائمة على عنصر المصلحة بين الأفراد والجماعات من أجل توكيد هذا المطلب، ولا بد أن يكون هناك صعوبات مختلفة لتحقيق المصلحة، وهي صعوبات بيئية أو سياسية أو اجتماعية. حيث صور لنا سيمل صراع الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية والوجدانية والعاطفية، وصور لنا ماركس طبيعة الصراع بين الطبقة الكادحة والبرجوازية من أجل تحقيق مصالحهما الاقتصادية والطبقية.

(6) الفكر الاجتماعي الصراعي اعتمد في كتاباته على منهجين في طرق بحثه، وهما طريقة المقارنة من خلال معرفة التشابه والاختلاف بين المجتمعات المختلفة. والطريقة الثانية فهي الملاحظة أيّ مراقبة ورصد وتسجيل الظاهرة الاجتماعية بدقة كما هي.

نماذج أسئلة الفصل الثامن

س[1] ـ هناك عوامل أساسيّة مهدت الطريق إلى الفكر الاجتماعي المستقل عن الفلسفة، وقيام علم الاجتماع الحديث. وضح هذه العوامل بالتفصيل.

س[2] ـ اشرح بالتفصيل الفكر الاجتماعي البنائي الوظيفي من زاوية:

(أ) الجذور والمصادر.

(ب) دور أوجست كونت في هذا الفكر.

س[3] ـ اكتب عن دور هربرت سبنسر في تطوير الفكر البنائي الوظيفي، مبيناً أبرز أفكاره التي ساعدت على تطوير الفكر الاجتماعي.

س[4] ـ يعتبر إميل دوركهايم من أبرز مفكري الفكر البنائي الوظيفي، لخص دوره في تطوير الفكر الاجتماعي من خلال ما يأتي:

(أ) أبحاثه ومؤلفاته.

(ب) مفهوم تقسيم العمل وتأثيره على الفكر الاجتماعي.

(حـ) الظاهرة الاجتماعية.

س[5] ـ كتب ماكس ڤيبر عن موضوعات اجتماعية كثيرة كان لها الدور الفعّال في تطوير الفكر الاجتماعي، وعلم الاجتماع الحديث، اكتب في الموضوعات الآتية:

(أ) الظاهرة الاجتماعية.

(ب) الفعل الاجتماعي.

(حـ) مفهوم القيم.

س[6] ـ اذكر الفروقات الجوهرية لمفهوم الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركهايم وماكس ڤيبر.

س[7] ـ اكتب خلاصة لأهم أفكار الفكر الاجتماعي البنائي الوظيفي.

س[8] ـ وضّح جذور ومصادر الفكر الاجتماعي الصراعي وتأثيره على تطور علم الاجتماع.

س[9] ـ اكتب عن دور كارل ماركس في الفكر الاجتماعي الصراعي من خلال الموضوعات الآتية:

(أ) الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي.

(ب) الثورة الاجتماعية.

س[10] ـ اشرح تأثير المناخات الفكرية، والأحداث التاريخية التي عاشها ماركس على تطور فكره الاجتماعي.

س[11] ـ ما هو الجديد الذي قدمه ماركس لعلم الاجتماع الحديث، وللفكر الاجتماعي الأوروبي؟

س[12] ـ ما هي أبرز أفكار جورج سيمل في الفكر الاجتماعي الصراعي، مبيناً رأيه في المجالات التي ينبغي أن يدرسها علم الاجتماع؟

س[13] ـ من خلال دراستك للفكر الاجتماعي الصراعي، ما هي الخلاصة الفكرية والعلمية لطبيعة الفكر الصراعي؟

هوامش الفصل الثامن

(1) د. قباري إسماعيل، أصول علم الاجتماع ومصادره (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1981) ص 17.

(2) د. علي الحوت، د. أحمد النكلاوي، علم الاجتماع ـ مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية الطبعة الأولى (طرابلس: جامعة الفاتح 1982) ص 55 ـ 56.

(3) كمال دسوقي، الاجتماع ودراسة المجتمع، (القاهرة: الأنجلو المصرية 1971) ص 25 ـ 26.

(4) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة 1982) ص 6.

(5) د. قباري إسماعيل، أصول علم الاجتماع ومصادره، مصدر سابق، ص 24.

(6) انظر للتفاصيل:

Pitirm A. Sorokin, **Contemporary Sociological Theories**, New York: Harper, 1928.

(7) دينكن مشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن (بيروت: دار العالمية للطباعة والنشر، 1981) ص 229.

(8) Weber, Max. **Theory of Social and Economic Organization**, New York, The Free Press, 1969 pp. 115 - 116.

(9) هنترميد، الفلسفة أنواعها ومشكلاتها، ترجمة فؤاد زكريا، (مصر: دار النهضة 1969) ص 432.

(10) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، ص 99.

(11) د. إحسان محمد الحسن، قراءات في علم الاجتماع الحديث، (بغداد: مطبعة الحرية 1968) ص 50.

(12) Hinkle, R. **The Development of Modern Sociology**, New York, Random House, 1963, p. 4.

(13) Auguste Comt (H. Martineau trans), **The Positive Philosophy of Auguste Comte**, New York: Blanchard, 1855, p. 442.

(14) Ibid, Op. Cit., p. 466.

(15) Martindale, D. The Nature and Types of Sociological Theory: Boston, Houghton Mifflin, 1981, p. 78.

(16) د. قباري إسماعيل، أصول علم الاجتماع ومصادره، مصدر سابق، ص 80.

(17) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع/ دراسة نظامية، (بغداد: مطبعة الجامعة 1976) ص 37.

(18) Droom, L. and P. Selzniok, Sociology, New York, Harper and Rows 1968, p. 4.

(19) د. محمد علي محمد، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المعرفة، عدد 6، القاهرة 1973، ص 43.

(20) Hinkle, Op. Cit., p. 6.

(21) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي ـ دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) ص 510.

(22) سيمون تشوداك، النمو المجتمعي، ترجمة عبد الحميد الحسن (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1980) ص 49.

(23) Spencer, H. First Principles of a New System of Philosopy, New York, Dewitt Revolving Fund, 1958, Sections 228 - 232.

(24) Ibid., p. 394.

(25) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص 107.

(26) د. محمد علي محمد، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، مصدر سابق، ص 55.

(27) د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1962) ص 300 ـ 301.

(28) المصدر السابق، ص 227.

(29) Durkheim, E. The Pules of Sociological Method, The Free Press, 1950, p. 57.

(30) Emile Durkheim (G. Simpsontrans). The Division of labor in society, Clencoe III The Free Press, 1933, p. 315.

نقلاً عن: د. عبد الجليل الطاهر، محاضرات في النظرية الاجتماعية، قسم الاجتماع ـ كلية الآداب/ جامعة بغداد، د.ت، ص 47 (مطبوعة بالرونيو).

(31) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 587.

(32) د. إحسان محمد الحسن، قراءات في علم الاجتماع الحديث، مصدر سابق، ص 64.

(33) Martindale, Op. Cit., pp. 102 - 103.

(34) Ibid, p. 100.

(35) د. علي الحوّات، مبادىء علم الاجتماع، منشورات الجامعة المفتوحة ـ ليبيا ـ الطبعة الثانية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 1995) ص 115.

(36) Arun Samy. (ed). **Max Waber and Modern Sociology,** London, Routied and Kegan Paul. 1971. p. 2.

(37) Max Weber. (A Menderson and T. Parsons. trans) **Theory of Social and Economic Organization,** New York: Oxford University Press. 1947, p. 88.

(38) د. علي الحوّات، د. أحمد النكلاوي، مصدر سابق، ص 88 ـ 89.

(39) Max Weber. **The Theory of Social and Economic Organization,** pp. 102 - 103.

(40) د. أحمد الخشاب، مصدر سابق، ص 558 ـ 561.

(41) د. إحسان محمد الحسن، **قراءات في علم الاجتماع الحديث**، مصدر سابق، ص 76.

(42) المصدر السابق، ص 72.

(43) د. معن خليل عمر، مصدر سابق ص 152 ـ 153.

(44) د. علي الحوّات، مبادىء علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 171.

(45) د. نيس النوري، طبيعة المجتمع البشري، الجزء الأول، (بغداد: مطبعة سعد 1972) ص 250.

(46) د. معن خليل عمر، مصدر سابق، ص 12.

(47) المصدر السابق، ص 25 ـ 26.

(48) د. محمد علي محمد، **في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، مصدر سابق، ص 50.

(49) Marx and Engles the rought the Eyes of their contemporaries, Moscow, Progress Publichers. 1978, p. 13.

(50) Ibid. p. 225.

(51) Marx, **His Lifa and Environment,** 2nd ed. New York. Oxford University Press. 1948, p. 33.

(52) Marx On Economics, edited by R. Freed-man, Apelican Book. Middle sex, England, 1968, pp. 3 - 8.

(53) فرانسوا شاتليه، **هيجل**، ترجمة جورج صدقي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976) ص 195.

(54) Marx, K and F. Engles, **Selected Work,** Moscow, Progress Publishers, 1975, pp. 35-36.

(55) Konskarivov. F. and Kell: V; **Historical Materialism - Marisit Sociology,** Novastic Press Agency Publishing, 1968, p. 8.

وانظر أيضاً في تدعيم هذا الرأي:

Palmenatz German Marxism and Russian Communism, London, Longmans, 1954, p. 15.

(56) آرمان كوفيه، **مقدمة لعلم الاجتماع**، ترجمة د. السيد البدوي (القاهرة: دار المعارف 1966) ص 85.

(57) محمد جاسم، **الماركسية وعلم الاجتماع**، مجلة عالم الفكر، العدد 3، الكويت 1971، ص 155.

(58) المصدر السابق، ص 161.

(59) Marx, k, **Selected Writing in Sociology and Social Philosophy**, A Pelican Book, Middlesex, England, 1967, p. 39.

(60) د. أحمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي**، مصدر سابق، ص 541 ـ 542.

(61) Marx's. **Theory of Alienation**, London, Merin Press, 1970, p. 96.

(62) Ibid, Op. Cit., p. 99.

(63) Marx, K. selected writings, edited by T. Boftomore and M. Rubel. p. 207.

(64) كارل ماركس، فردريك إنجلز، **بيان الحزب الشيوعي** (موسكو: دار التقدم 1968) ص 37.

(65) Marx, K. selected writings, p. 208.

(66) د. معن خليل العمر، **نقد الفكر المعاصر**، مصدر سابق، ص 20 ـ 21.

(67) جورج هـ، ساباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، الجزء الخامس (القاهرة؛ دار المعارف. د.ت) ص 103 ـ 104.

(68) محمد جاسم، **الماركسية وعلم الاجتماع**، مصدر سابق، ص 156.

(69) آدم شاف، **ماركس والمذهب الإنساني المعاصر**، ترجمة ماهر شفيق (القاهرة: مصباح الفكر 1968) ص 119.

(70) د. معن خليل العمر، **نقد الفكر المعاصر**، مصدر سابق، ص 22.

(71) المصدر السابق، ص 23.

(72) د. علي الحوات، د. أحمد النكلاوي، مصدر سابق، ص 91.

(73) المصدر السابق، ص 91.

المصـــادر

أولاً: المصادر باللغة العربيّة

(1) القرآن الكريم.

(2) إبراهيم بيومي مدكور، **تاريخ العلم لجورج سارتون**، الجزء الأول (القاهرة: دار المعارف 1979).

(3) د. إبراهيم درويش، **النظرية السياسية في العصر الذهبي**، (القاهرة: دار النهضة العربية 1973).

(4) إبراهيم سلمان الكروي، عبد التواب شرف الدين، **المرجع في الحضارة العربيّة الإسلاميّة**، الطبعة الثانية (الكويت: دار السلاسل 1987).

(5) ابن خلدون، **المقدمة**، المجلد الأول (بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر، د. ت).

(6) ـــــــ، **المقدمة**، الطبعة الرابعة، (بيروت: دار العلم 1981).

(7) أبو نصر الفارابي، **أهل المدينة الفاضلة**، تقديم وشرح إبراهيم جزيني، (بيروت: منشورات دار القاموس الحديث 1976).

(8) ـــــــ، **كتاب أهل المدينة الفاضلة**، قدم له وعلق عليه الدكتور ألبير نادر (بيروت: دار المشرق 1973).

(9) ـــــــ، **السياسات المدنيّة**، تحقيق فوزي متري نجاز، (بيروت: المطبعة الكاثوليكيّة 1964).

(10) د. أحمد أمين سليم، **القيم الأخلاقية والسلوكية في العراق القديم**، (بيروت: دار النهضة 1984).

(11) ـــــــــ، دراسات في حضارة الشرق الأدنى القديم، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية 1992).

(12) د. أحمد الخشاب، دراسات انثروبولوجيّة، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. د.ت).

(13) ـــــــــ، **التفكير الاجتماعي** ـ دراسة تكامليّة للنظرية الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية 1981).

(14) د. أحمد شلبي، **أديان الهند الكبرى**، الطبعة الثالثة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1992).

(15) د. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الموصل: مطبعة الموصل 1984).

(16) ـــــــــ، **علم الاجتماع** ـ دراسة نظاميّة، (بغداد: مطبعة الجامعة 1976).

(17) ـــــــــ، **قراءات في علم الاجتماع الحديث**، (بغداد: مطبعة الحرية 1968).

(18) ـــــــــ، **الأوليات التاريخية لاهتمامات العرب بعلم الاجتماع**، مجلة المورد، العدد الثالث، بغداد 1986.

(19) آدم شاف، **ماركس والمذهب الإنساني المعاصر**، ترجمة ماهر شفيق (القاهرة: مصباح الفكر 1968).

(20) أرسطو، **السياسات**، ترجمة الأب أوغسطينس برباره البولس (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية 1957).

(21) أرسطوطاليس، **السياسة**، ترجمة أحمد لطفي السيد، (الرياض: منشورات الفاخرية، د.ت).

(22) آرمان كوفييه، **مقدمة لعلم الاجتماع**، ترجمة د. السيد البدوي، (القاهرة: دار العلم 1980).

(23) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خياط، الطبعة الثانية، (بيروت: دار العلم 1980).

(24) البير رينو، سير ملهمة من الشرق والغرب، (القاهرة: دار الجامعية 1972).

(25) د. أميرة حلمي مطر، في الفلسفة السياسيّة، (القاهرة: دار الثقافة 1978).

(26) إنعام الجندي، الفلسفة عند العرب، (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر 1986).

(27) برت راند راسل، حكمة الغرب، ترجمة د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد (62)، الجزء الأول (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1982).

(28) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، الطبعة الأولى (بيروت: دار القلم 1973).

(29) جورج حنا، قصة الإنسان، الطبعة الثالثة (بيروت: دار العلم للملايين 1979).

(30) جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة محمد خلف الله وآخرون، (القاهرة: دار المعارف 1979).

(31) جورج هـ. سابابن، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، الكتاب الأول (القاهرة: دار المعارف، د. ت).

(32) جوستون بوتول، ابن خلدون: فلسفته الاجتماعية، ترجمة غنيم عبرون (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف 1964).

(33) جون ستاتوف بادو، عبقرية الحضارة العربيّة، ترجمة عبد الكريم محفوظ (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1990).

(34) د. حسن الظاهر، دراسات في تطور الفكر السياسي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1992.

(35) د. حسن محمد حسن، **الفكر الاجتماعي ـ تياراته القديمة والمعاصرة**، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية 1992).

(36) د. حسين مؤنس، **الحضارة**، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1978).

(37) دونالد. ر. دولي، **حضارة روما**، ترجمة جميل يواقيم الذهبي وفاروق زيد (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر 1979).

(38) ديكس ميشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، الطبعة الأولى (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1981).

(39) د. رشيد النافوري، **المدخل في التطور التاريخي للفكر الديني**، بيروت 1976.

(40) زيدان عبد الباقي، **التفكير الاجتماعي، نشأته وتطوره**، (القاهرة: مطبعة دار النشر الثقافية 1972).

(41) زينب الخضيري، **فلسفة التاريخ عند ابن خلدون**، (القاهرة: دار الثقافة للطبع والنشر 1979).

(42) د. سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1984).

(43) سفيتلانا بانسييفا، **العمران البشري في مقدمة ابن خلدون**، ترجمة رضوان إبراهيم (تونس: الدار العربية للكتاب، د. ت).

(44) صلاح الدين خودا بخش، **حضارة الإسلام**، ترجمة د. علي حسني الخربوطلي (بيروت: دار الثقافة 1971).

(45) صلاح الغوال، **سوسيولوجيا الحضارات القديمة**، (القاهرة: دار الفكر العربي 1982).

(46) طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**، الجزء الأول (بغداد: مطبعة العاني 1956).

(47) د. طه حسين، **علم الاجتماع**، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1975).

(48) ـــــ، **فلسفة ابن خلدون**، (القاهرة: مطبعة الاعتماد 1950).

(49) د. عبد الجليل الطاهر، **مسيرة المجتمع ـ بحث في نظرية التقدم الاجتماعي**، (بيروت: دار المكتبة العصرية للطباعة والنشر 1960).

(50) د. عثمان أمين، **الفلسفة الرواقيّة**، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1959).

(51) د. عبد الرحمن بدوي، **أرسطو**، طبعة ثانية (الكويت: وكالة المطبوعات 1980).

(52) د. عبد العزيز صالح، **الشرق الأدنى القديم ـ مصر والعراق**، الجزء الأول، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1980).

(53) د. عبد المجيد عبد الرحيم، **تطور الفكر الاجتماعي**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1969).

(54) د. عبد المجيد لطفي، **علم الاجتماع**، الطبعة السابعة (بيروت: دار النهضة العربيّة د. ت).

(55) د. عبد المجيد محمد الخضراوي، **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية 1972).

(56) د. عبد الله خليفة الخياط، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، منشورات الجامعة المفتوحة ـ ليبيا (بيروت: دار النعيم والشركة العالمية للطباعة 1992).

(57) د. عبد الله عبد الغني غانم، **تاريخ التفكير الاجتماعي**، الطبعة الرابعة، (الإسكندرية: الكتب الجامعي الحديث، د. ت).

(58) د. عفاف سيد صبره، **الأمبراطوريتان البيزنطية والرومانية الغربيّة ـ زمن شارلمان**، (القاهرة: دار النهضة العربية 1982).

(59) د. عقيل حسين عقيل، **سيادة البشر** ـ دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، (مالطا: منشورات EIGA 1997).

(60) علي أحمد عيسى، **المنهج العلمي عند ابن خلدون**، مجلة الهلال، العدد 16، القاهرة، 1972.

(61) د. علي الحوات، **مبادىء علم الاجتماع**، الطبعة الثانية، (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة 1995).

(62) علي عبد الواحد وافي، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: عالم الكتب للطباعة والنشر 1965).

(63) ـــــــــ، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الثانية (القاهرة: لجنة البيان العربي 1965).

(64) ـــــــــ، **عبقريات ابن خلدون**، (القاهرة: عالم الكتب 1973).

(65) د. علي الوردي، **منطق ابن خلدون**، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع 1977).

(66) د. عمر فروخ، **تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون** (بيروت: دار العلم للملايين 1972).

(67) فتحي المرصفاوي، **فلسفة نظم القانون المصري**، (القاهرة: دار الفكر العربي 1979).

(68) فرانسو شاتليه، **هيجل**، ترجمة جورج صدقي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة 1976).

(69) د. فوزي رشيد، **الجيش والسلاح**، مجلة حضارة العراق، الجزء الثاني (بغداد: دار آفاق للنشر 1985).

(70) د. قباري إسماعيل، **أصول علم الاجتماع ومصادره**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1981).

(71) د. قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري، الجزء الأول (بغداد: مطبعة سعد 1972).

(72) كارل ماركس، فردريك إنجلز، **بيان الحزب الشيوعي** (موسكو: دار التقدم 1968).

(73) لطفي عبد الوهاب، **اليونان ـ مقدمة في التاريخ الحضاري**، (بيروت: دار النهضة 1979).

(74) د. محمد بيصار، **الفلسفة اليونانية ـ مقدمة ومذاهب** (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1973).

(75) محمد جلال وعلي عبد الباقي، **الفكر السياسي في الإسلام**، (الإسكندرية: دار الجامعة المصرية 1978).

(76) د. محمد طه بدوي، **رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة**، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر 1982).

(77) د. محمد عابد الجابري، **نحن والتراث**: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، الطبعة الثانية (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1982).

(78) د. محمد عاطف غيث، **تاريخ التفكير الاجتماعي واتجاهاته النظرية في علم الاجتماع** (بيروت: دار النهضة العربية 1975).

(79) د. محمد عبد الرحمن مرحبا، **من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية**، الطبعة الثالثة (بيروت: منشورات عويدات 1982).

(80) د. محمد علي محمد، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، (القاهرة: دار المعرفة الجامعيّة 1994).

(81) محمد لطفي جمعة، **تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب**، (مصر: مطبعة المعارف 1927).

(82) د. محمد ندر فرحات، **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية 1972).

(83) د. مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، الجزء الأول، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1975).

(84) د. معن خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة 1993).

(85) د. منذر الشاوي، **القانون الدستوري ـ نظرية الدولة**، (بغداد: دار القادسية للطباعة 1981).

(86) د. ناجي التكريتي، **الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام**، (بيروت: دار الأندلس 1982).

(87) د. ناجي معروف، **أصالة الحضارة العربيّة**، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار الثقافة 1975).

(88) نادية حسن سالم، **أصالة ابن خلدون**، بحث مقدم إلى ندوة التراث الاجتماعي العربي، الخرطوم 29 ـ 31 تموز 1985.

(89) هنترميد، **الفلسفة أنواعها ومشكلاتها**، ترجمة فؤاد زكريا، (مصر: دار النهضة 1969).

(90) هنري فرانكفورت، **فجر الحضارة في الشرق الأدنى**، ترجمة ميخائيل خوري (بيروت: دار مكتبة الحياة 1965).

(91) ول ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة د. زكي نجيب محمود، الجزء 1، 2، 3، 6 (بيروت: دار الجيل 1988).

(92) ـــــــــ، **فلسفة الحضارة** (الحضارة الرومانية)، ترجمة محمد بدران، الجزء الأول من المجلد الثالث، الطبعة الثالثة، (القاهرة: الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية 1972).

(93) ـــــــــ، **قصة الحضارة**، ترجمة محمد بدران، الجزء (12)، (بيروت: دار الجيل 1988).

(94) ووين، **الصينيون المعاصرون**، ترجمة عبد العزيز حمدي، عالم المعرفة، العدد (211)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب 1996).

ثانيا: المصادر باللغة الإنكليزية

(1) Abraham, J. **Origins and Growth of Sociology,** Apelican Book, Middle sex, England, 1973.

(2) Alam, G. **The Philosophy of Education of Ibn Touffael,** Lowa, 1975.

(3) Arun Samay, (ed). **Max Waber and Modern** Sociolgoy, London, Routied and Kegan Paul, 1971.

(4) Auguste Comt (H. Martineau trans) **The Positive Philosophy of Auguste Comte,** New York: Blanchard, 1855.

(5) Barker, Ermest, **Greek Political Thought,** Plato and His predecessors, London, Methueu Colted, 1960.

(6) Becker, M. and M. Barnes. **Social Thought from Lore to Science,** Vol. I, New York, Dover, 1961.

(7) Curtis, Michael, Ed. **The Great Political Theories,** New York. The Hearts Corporations, 1973.

(8) David, T. Rice, The Byzantines, M.B.E 1962.

(9) Droom, L. and P. Selzniok, **Sociology,** New York, Harper and Row, 1968.

(10) Dunning, W.A, **A History of Political Theory,** from Rousseau to Spencer, the Meennillan Company, New York, 1957.

(11) Durkheim, E. **The Pules of Sociological Method,** The Free Press, 1950.

(12) Ebenstein, William, **Great Political.** 3rd. Et. New Delhi, Oxford and Ibn Publishing Co. 1968.

(13) Flint, A. **A History of Philosophy of History,** London, 1939.

(14) George, M. **Social Thought of Ibn Touffael,** Glasgow, Mc Grego Press, 1983.

(15) Ginsberg, M. **Sociology,** London, Oxford University Press, 1950.

(16) Harmon, M. Judd, **Political Thought,** New York, Mc Graw Hill Book Co., 1964.

(17) Hegel, G. **Lectures on the Philosophy** of History, Vol. 3, London, 1956.

(18) Jones W.T. **Masters of Political Thought** Vol. 2, Machiavelli to Bentham, Boston, Houghton Mifflin Co., 1966.

(19) Konstarivov, F, and Kell, **Historical Materialism - Marisit Sociology,** Novastic Press Agency Publishing, 1968.

(20) Mackenzie, J.S. **Qutlines of Social Philosophy,** London, George Allen and Unwin, 1961.

(21) Mallthus, T. **Essays on Population,** Book I, Ch. 2, 2nd Edition, London, 1940.

(22) Marry V. Jaffa, **Aristotle in Leostrauss and Joseph Cropsey,** Chicago, Rand Mcrally & Co., 1963.

(23) Marx and Engles the rough the Eyes of their countemporaries, Moscow, Progress Publichers, 1978.

(24) Marx, **His Life and Environment,** 2nd ed. New York, Oxofrd University Press, 1948.

(25) Marx on Economics, edited by R. Freedman, Apelican Book, Middle sex, England, 1968.

(26) Marx, K and F. Engles. **Selected work,** Moscow, Progress Publishers, 1975.

(27) Marx, K, **Selected Writing in Sociology and Social Philosphy,** Apelican Book, Middle sex, England, 1967.

(28) Marx's, **Theory of Alieration,** London, Merin Press, 1970.

(29) Max, Weber, (A Henderson and T. Parsons, trans) **Theory of Social and Economic Organization,** New York, Oxford University Press, 1947.

(30) Palmenatz German Marxism and Russian Communism, London, Longmans, 1954.

(31) Pitirim A. Sorokin, **Contemporary Sociological Theories,** New York, Haper, 1928.

(32) Radcliffe - Brown, A. **Structure and Function in Primitive Societies,** Oxford, Oxford Univ. Press, 1950.

(33) Schmidt, IV. **Ibn Khaldun,** New York, Columbia Univ., Press, 1930.

(34) Spencer, H. First Principles of a new system of philosophy, New York, Dewitt Revolving Fund, 1958.

(35) Spengler, Oswald, **The decline of the West Alfred,** A. Knopf. New York, 1926.

(36) Toynbee, A. **A selection from His works,** Oxford, Oxford, Univ. Press, 1978.

(37) Warshy Leon H., The current state of sociological theory, IV.Y. 1975.